



منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبنترول (أوابك)

تقرير ربع سنوي حول

تطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين الربع الثاني والثالث 2025



إعداد

المهندس / وائل حامد عبد المعطي
خبير صناعات غازية

إدارة الشؤون الفنية

دولة الكويت - أكتوبر 2025

مقدمة

في إطار الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في سبيل المتابعة الدورية للمستجدات في السوق العالمية للغاز الطبيعي والهيدروجين، مع إبراز انعكاساتها على الدول العربية التي تتبوأ مكانة متقدمة على خارطة الطاقة العالمية، يسرنا أن نقدم تقرير الربع الثاني والثالث لعام 2025 حول تطورات قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي، والتطورات الدولية والعربية حول الهيدروجين ودوره في عملية تحول الطاقة.

ينقسم التقرير إلى جزأين، حيث يستعرض الجزء الأول أبرز التطورات والتغيرات التي شهدتها صناعة الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الثاني والثالث من عام 2025 من خلال استعراض حركة الأسواق، وتطور صادرات الغاز الطبيعي المسال، ومكانة الدول العربية في السوق العالمي. كما يتناول تطور أسعار الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية والموقف الاستثماري في مشاريع الغاز الطبيعي المسال المخطط تنفيذها وفق آخر المستجدات، خصوصاً بعد أن صعدت قضايا أمن الطاقة في العالم على الواجهة، واحتلت الأولوية على أجندة الطاقة.

أما الجزء الثاني فيركز على تطورات الهيدروجين، الذي بات أحد أبرز الحلول الدولية المطروحة للوصول إلى نظام خال من الكربون كونه يصلح كوقود لا ينتج عن حرقه أية انبعاثات، ويمكن إنتاجه من مصادر الطاقة المتجددة. كما يتناول تطورات الهيدروجين في مجال السياسات والاستراتيجيات الوطنية عربياً وعالمياً، في ضوء سعي عدة دول نحو تبني خطط طموحة تقضي بالتوسع في استخدامه، ويستعرض أبرز المشاريع المعلنة والمؤجلة أو الملغاة من قبل الشركات الوطنية والعالمية في مجال إنتاج الهيدروجين الأزرق والأخضر والأمونيا.

وتأمل الأمانة العامة لمنظمة أوابك أن يشكل التقرير مادة ثرية للخبراء والخبراء، والمختصين وصناع القرار، لدعم جهود تطوير قطاع الطاقة.

والله ولي التوفيق،،،

الأمين العام

جمال عيسى اللوغاني

قائمة المحتويات

1	 مقدمة
2	 قائمة المحتويات
2	 قائمة الأشكال
3	 قائمة الجداول
4	 لمحة عامة
5	 أولاً: تطورات قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي
6	 1- تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمي خلال الربع الثاني والثالث 2025
6	 1-1 التطورات العالمية
14	 1-2 تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الربع الثاني والثالث من 2025
19	 2- تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الثاني والثالث من 2025
30	 3- تطور أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الثاني والثالث من 2025
32	 4- تحديث حالة مشاريع الغاز الطبيعي المسال الجديدة على خريطة الاستثمار
34	 5- تعاقدات الغاز الطبيعي المسال تسجل نشاطاً ملحوظاً خلال 2025
37	 6- توقعات أوبك لنمو المعروض من الغاز الطبيعي المسال
38	 ثانياً: تطورات الهيدروجين
39	 1- التطورات العالمية في مجال السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال الهيدروجين ودوره في عملية تحول الطاقة
40	 2- التطورات العالمية في مشاريع الهيدروجين ومشتقاته
43	 3- تطورات الأهداف الوطنية والاستراتيجيات الوطنية في مجال الهيدروجين في الدول العربية
45	 4- تطورات المشاريع في مجال الهيدروجين في الدول العربية
48	 الخاتمة والتوصيات

قائمة الأشكال

6	 الشكل-1: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال عالمياً على أساس ربع سنوي خلال 2024-2025
7	 الشكل-2: تطور صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال على أساس ربع سنوي خلال عام 2024 وعام 2025
8	 الشكل-3: صادرات محطات الإسالة في الولايات المتحدة خلال الشهور التسعة الأولى من 2024 و 2025
10	 الشكل-4: الشحنات التي تم تحميلها من مشروع Arctic 2 LNG الواقع تحت طائلة العقوبات الغربية خلال 2025
11	 الشكل-5: الأسواق المستقبلية للغاز الطبيعي المسال من روسيا الاتحادية خلال الشهور التسعة الأولى من 2025
12	 الشكل-6: صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخمس الكبرى خلال الشهور التسعة الأولى من 2024 و 2025
13	 الشكل-7: مخطط مشروع Canada LNG، أول مشروع لتصدير الغاز الطبيعي المسال من كندا
13	 الشكل-8: التغير % في صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الشهور التسعة الأولى من 2024 و 2025، حسب الدولة
14	 الشكل-9: تطور صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال على أساس ربع سنوي خلال عامي 2024 و 2025
16	 الشكل-10: صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب* إلى سوق الاتحاد الأوروبي (EU-27) خلال الشهور التسعة الأولى من 2024 و 2025
17	 الشكل-11: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من سلطنة عمان إلى الكويت خلال 2021-2025
18	 الشكل-12: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الشهور التسعة الأولى من 2024 و 2025
20	 الشكل-13: مقارنة واردات أكبر خمس أسواق للغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال الشهور التسعة الأولى من 2024 و 2025
21	 الشكل-14: تطور مستوى ملء مخزونات الغاز الأوروبية على أساس شهري

- الشكل-15: مصادر إمدادات الغاز في تركيا خلال الفترة 2020-2024 23
- الشكل-16: مصدرو الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2025 24
- الشكل-17: مرافئ تغويز الغاز الطبيعي المسال (الثابتة والعائمة) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 27
- الشكل-18: واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الغاز الطبيعي المسال خلال الشهور التسعة الأولى من 2024 و 2025 27
- الشكل-19: مصدرو الغاز الطبيعي المسال إلى أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2025 28
- الشكل-20: مكونات مشروع توليد الكهرباء باستخدام السفينة العائمة لتوليد الكهرباء (Power Ship) قبالة سواحل السنغال 29
- الشكل-21: تطور واردات أسواق الغاز الطبيعي المسال خلال عامي 2024 و 2025 30
- الشكل-22: تطور أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية 31
- الشكل-23: الطاقة التصديرية للغاز الطبيعي المسال للولايات المتحدة الأمريكية بنهاية عام 2030 بعد الانتهاء من المشاريع الجاري تنفيذها 33
- الشكل-24: تطور قرارات الاستثمار النهائي (FID) في مشاريع الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم خلال 2017-2025 34
- الشكل-25: توزيع تعاقدات شراء الغاز الطبيعي المسال التي تم توقيعها خلال الشهور التسعة الأولى من 2025 حسب المدة 35
- الشكل-26: توزيع تعاقدات شراء الغاز الطبيعي المسال التي تم توقيعها خلال الشهور التسعة الأولى من 2025 حسب وجهة الشراء 36
- الشكل-27: إمدادات الغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال 2019-2024 وتوقعات 2025 37
- الشكل-28: عدد الدول التي أعدت سياسات متعلقة بالهيدروجين (مثل خارطة الطريق، الاستراتيجية الوطنية)، وحصتها من الاقتصاد العالمي، وما تساهم به اقتصاداتها في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون 40
- الشكل-29: أهداف إنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون في الدول العربية بحلول عام 2030 وعام 2040 44
- الشكل-30: تطور عدد المشاريع المعلنة للهيدروجين في الدول العربية خلال الفترة 2021-2025 45
- الشكل-31: المشاريع المعلنة* لإنتاج واستخدام الهيدروجين في الدول العربية، حتى نهاية سبتمبر 2025 48

قائمة الجداول

- الجدول-1: متوسط أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال حسب المراكز الرئيسية في الأسواق العالمية 32
- الجدول-2: قائمة بمشاريع إنتاج الهيدروجين وتطبيقات استخدامه التي شهدت قرارات إلغاء أو تأجيل من المطورين 42

لمحة عامة

تطورات الغاز الطبيعي المسال



تطورات الهيدروجين



المصدر: أوبك

أولاً:

تطورات قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي



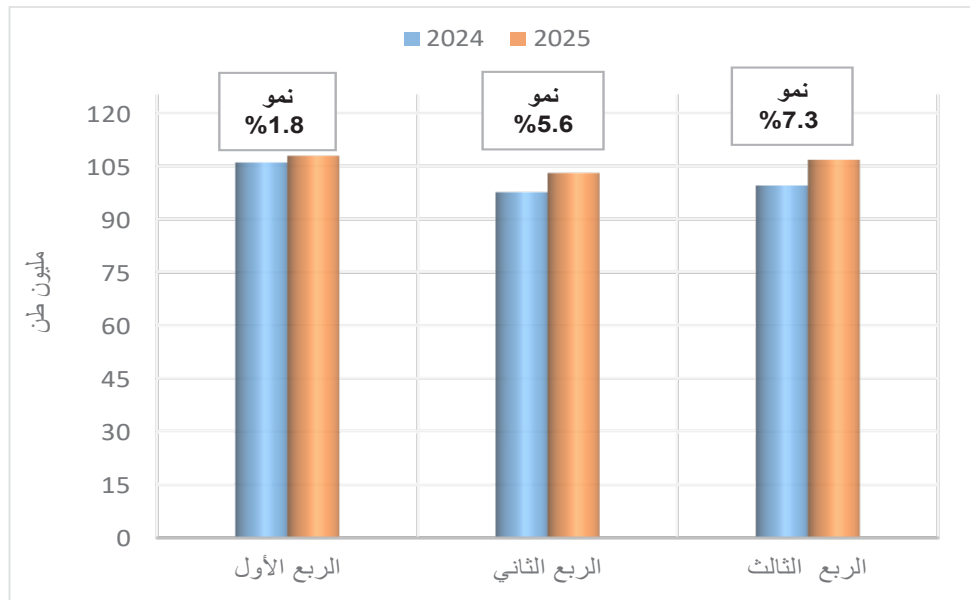
1- تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمي خلال الربع الثاني والثالث 2025

1-1 التطورات العالمية

بعد أن سجلت صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول 2025 رقماً قياسياً في تاريخ الصناعة بلغ نحو 107.9 مليون طن، تراجعت الصادرات خلال الربع الثاني إلى 103 مليون طن، إلا أنها كانت أعلى من صادرات الربع المماثل من العام السابق 2024 محققة نسبة نمو على أساس سنوي 5.6% كما هو موضح بالشكل-1، ثم ارتفعت خلال الربع الثالث إلى 106.8 مليون طن، بنسبة نمو على أساس سنوي 7.3%. وإجمالاً، بلغ إجمالي صادرات الغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2025 نحو 317.7 مليون طن، مقابل 303.1 مليون طن خلال نفس الفترة من العام السابق 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي 4.8%. ويعود هذا النمو المرتفع في الصادرات خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2025 إلى:

- ارتفاع الصادرات من الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة التشغيل التجاري لمشروعين جديدين، هما مشروع Plaquemines LNG، ومشروع Corpus Christi Stage III، وتصدير عدة شحنات من الغاز الطبيعي المسال منهما.
- انضمام موريتانيا وكندا إلى قائمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال لأول مرة، وتصدير عدة شحنات منهما إلى السوق العالمي.

الشكل-1: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال عالمياً على أساس ربع سنوي خلال 2024-2025



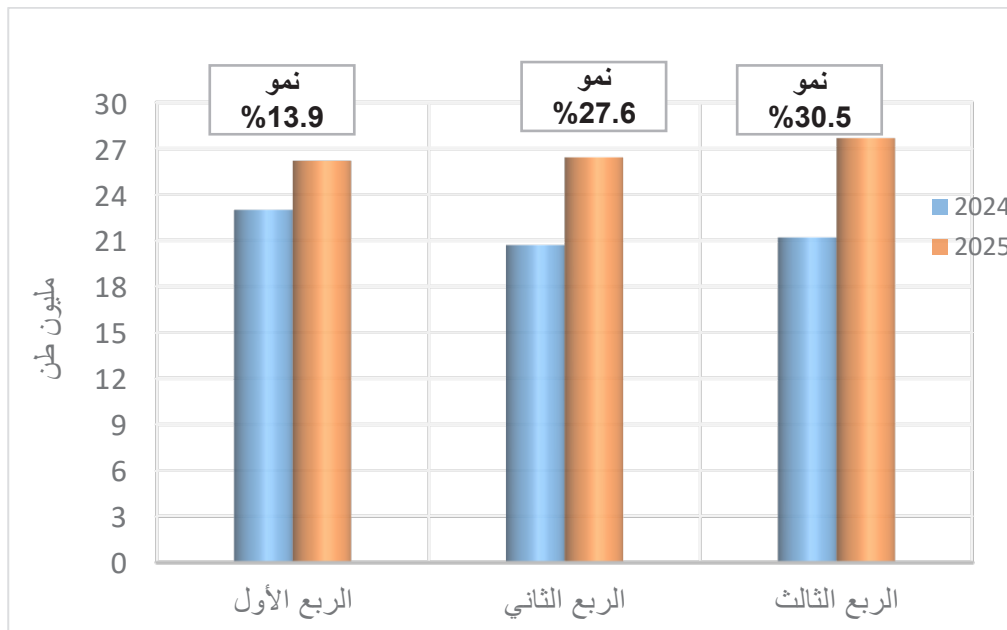
- يتم احتساب الصادرات من تاريخ خروج الشحنة من ميناء التصدير بغض النظر عن تاريخ وصول الشحنة إلى وجهتها النهائية
- لا تشمل الكميات المعاد تصديرها

المصدر: أوبك (بيانات أولية)

على مستوى الدول المصدرة، عززت الولايات المتحدة الأمريكية من مكانتها كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال، حيث بلغت صادراتها خلال الربع الثاني 2025 حوالي 26.4 مليون طن، مقارنة بنحو 21.2 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي 27.6%، ثم ارتفعت إلى مستوى قياسي جديد خلال الربع الثالث لتسجل 27.7 مليون طن، مقابل 21.2 مليون طن خلال الربع المماثل من العام السابق 2024، بنسبة نمو غير مسبوقة بلغت على أساس سنوي 30.5% كما هو مبين بالشكل-2.

الشكل-2: تطور صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال على أساس ربع سنوي خلال عام 2024 وعام

2025

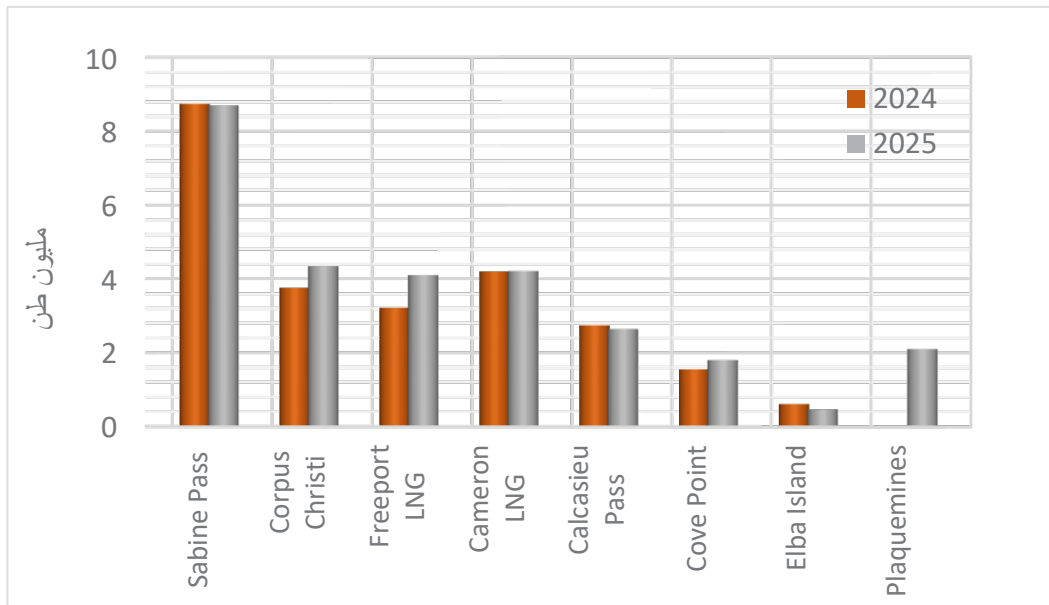


المصدر: أوابك (بيانات أولية)، EIA

وقد جاء هذا النمو التاريخي في الصادرات من الولايات المتحدة الأمريكية، منقاداً بنجاح شركة Venture Global في تشغيل المرحلة الأولى من مشروع Plaquemines LNG بكامل طاقته التصميمية منذ انطلاق التشغيل المبدئي أواخر ديسمبر 2024، وتصدير العديد من الشحنات إلى السوق العالمي. حيث صدرت المحطة منذ بداية العام الجاري 2025 وحتى نهاية شهر سبتمبر نحو 10.6 مليون طن. جدير بالذكر أن الطاقة الاسمية للمرحلة الأولى تقدر بنحو 13.3 مليون طن/السنة (أي ما يعادل 1.1 مليون طن في الشهر)، ومن المخطط أن يضم المشروع مرحلة ثانية لرفع الطاقة الإجمالية للمشروع إلى 20 مليون طن/السنة، وهي الآن في مرحلة التشغيل التجريبي. وتعد محطة Plaquemines LNG، ثامن محطة للغاز الطبيعي المسال تدخل حيز التشغيل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، بعد ثورة الغاز الصخري.

علاوة على ذلك، نجحت شركة Cheniere Energy، في تشغيل وحدة الإسالة الثانية في مشروع Corpus Christi Stage III، وهي مرحلة توسعية لمحطة Corpus Christi القائمة، والتي ساهمت في رفع صادرات المحطة من الغاز الطبيعي المسال، حيث بلغت خلال أول تسعة أشهر من العام الجاري 2025 حوالي 12.6 مليون طن، مقابل 11.1 مليون طن خلال نفس الفترة من العام السابق 2024. ومن المخطط أن تضم المرحلة التوسعية الجديدة سبع وحدات إسالة متوسطة السعة، بسعة تصميمية إجمالية 10 مليون طن/السنة (بواقع 1.5 مليون طن/السنة لكل وحدة). وبخلاف المشروعين الجديدين، أدى تحسن الأداء التشغيلي لغالبية المحطات السبع الأخرى قيد التشغيل إلى زيادة معدلات الإنتاج والتصدير كما هو مبين **بالشكل-3**. وإجمالاً، صدرت الولايات المتحدة خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2025 حوالي 80.3 مليون طن، مقابل 64.9 مليون طن خلال نفس الفترة من العام السابق 2024، بنمو على أساس سنوي 23.7%، لتعزز من حصتها السوقية التي بلغت 25.3%، أي أكثر من ربع السوق العالمي.

الشكل-3: صادرات محطات الإسالة في الولايات المتحدة خلال الشهور التسعة الأولى من 2024 و2025



المصدر: أوابك (بيانات أولية)، EIA

وفي دولة قطر، بلغ إجمالي الصادرات خلال الربع الثاني من 2025 نحو 20.1 مليون طن، مقابل 18.8 مليون طن خلال الربع المماثل من العام الماضي 2024، أي بنسبة نمو على أساس سنوي 7.1%، ثم ارتفع خلال الربع الثالث مسجلاً 20.7 مليون طن، مقابل 20 مليون طن خلال الربع المماثل من العام السابق 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي 3.5%. وإجمالاً، صدرت دولة قطر خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2025 حوالي 62.8 مليون طن، مقابل 59.6 مليون طن خلال الفترة المماثل من

2024، بنمو على أساس سنوي 5.6%، لتحل بذلك في المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة، وبحصة 19.8% من إجمالي التجارة العالمية.

وفي أستراليا، بلغت صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الثاني من 2025 نحو 18.9 مليون طن، مقارنة بنحو 19.4 مليون طن خلال الربع المماثل من العام الماضي 2024، أي بتراجع على أساس سنوي 0.4%. أما خلال الربع الثالث، فقد سجلت الصادرات 19.1 مليون طن، مقابل 19.4 مليون خلال الربع المماثل من 2024، بنسبة تراجع على أساس سنوي 1.3%. ويعود هذا الانخفاض المستمر في صادرات أستراليا إلى تراجع الصادرات من محطة NWS، أول محطة للغاز الطبيعي المسال في أستراليا والتي بدأ تشغيلها منذ نحو 40 عاماً، حيث أعلنت شركة Woodside المشغلة للمحطة عن عزمها إيقاف وحدة إسالة واحدة من الوحدات الخمس العاملة نتيجة تراجع إمدادات الغاز المحلية، ودخول الحقول المغذية للمحطة في مرحلة النضوب الطبيعي.

وعلى إثر تلك التطورات، تراجعت أستراليا إلى المرتبة الثالثة عالمياً في صادرات الغاز الطبيعي المسال، حيث بلغ مجموع ما صدرته خلال الشهور التسعة الأولى من 2025 حوالي 57 مليون طن، مقابل 58.9 مليون طن خلال نفس الفترة من 2024، بتراجع على أساس سنوي 3.3%. بينما بلغت حصتها السوقية حوالي 17.9%، مع توقعات منظمة أوابك أن تستمر في هذا المركز - خلف دولة قطر - بسبب ما تعانيه من تراجع في إمدادات الغاز في السوق المحلي.

أما في روسيا، رابع أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال عالمياً، فقد تراجعت صادراتها خلال الربع الثاني من 2025 إلى نحو 7.4 مليون طن، وذلك في مقابل 8 مليون طن خلال الربع المماثل من 2024، بنسبة تراجع بلغت على أساس سنوي 7.5%. كما استمرت الصادرات في التراجع خلال الربع الثالث لتسجل 6.8 مليون طن، مقابل 7.6 مليون طن العام الماضي 2024، بنسبة تراجع غير معتادة بلغت على أساس سنوي 11%. وبهذا المستوى من الصادرات، بلغ مجموع ما صدرته روسيا خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2025 حوالي 22.2 مليون طن، مقابل 24.3 مليون طن عام 2024، بنسبة تراجع على أساس سنوي 8.8%، بينما تراجعت حصتها السوقية إلى نحو 7% من التجارة العالمية. ويعود هذا التراجع الملحوظ في صادرات روسيا بهذا المستوى منذ انطلاق الأزمة الروسية الأوكرانية في فبراير 2022، إلى توقف محطتي إسالة هما محطة Portovaya متوسطة السعة التي تقوم بتشغيلها شركة Gazprom الروسية وتقدر طاقتها التصميمية بنحو 1.5 مليون طن/السنة. وكذلك محطة Vysotsk صغيرة السعة، التي تقوم بتشغيلها شركة Novatek، وتقدر طاقتها بنحو 0.66 مليون طن/السنة.

وقد توقفت هذه المحطات بعد أن استهدفتها الإدارة الأمريكية في شهر يناير 2025، بوضعهما تحت طائلة العقوبات، مع فترة سماح للمتعاملين معهما حتى 27 فبراير 2025. ومن ثم، لم يتم تصدير سوى عدد محدود جداً من الشحنات (ثلاث شحنات) خلال شهري يناير وفبراير، والتي توجهت إلى إسبانيا وبلجيكا، بينما لم يتم تسجيل أية شحنات جديدة منذ ذلك التاريخ، وهو الأمر الذي أثر على إجمالي صادرات روسيا من الغاز الطبيعي المسال منذ بداية عام 2025.

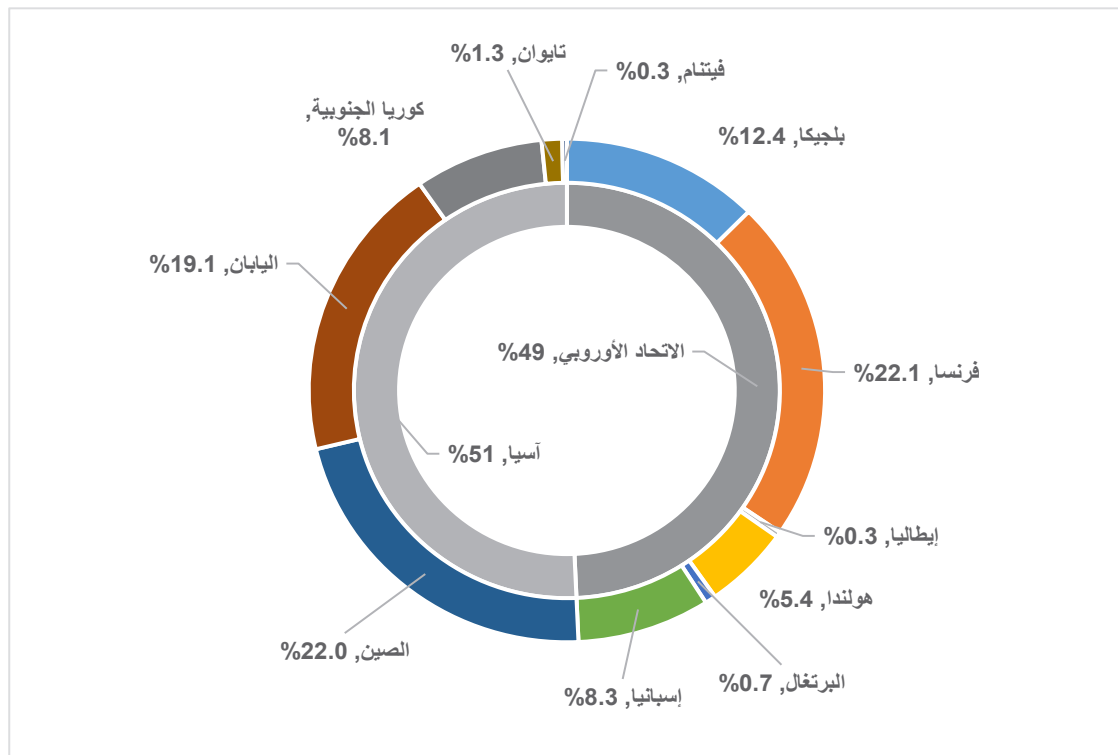
وفي المقابل، وعلى الرغم من العقوبات الأمريكية والأوروبية الصارمة المفروضة على مشروع Arctic LNG 2 الذي بدأ تشغيل وحدة الإسالة الأولى به أواخر 2023، واصلت روسيا تصدير عدد من شحنات الغاز الطبيعي المسال من المشروع خلال شهور الصيف (من يونيو إلى سبتمبر)، حيث كانت "الصين" الوجهة الرئيسية لتلك الشحنات، والتي نُقلت عبر أسطول من الناقلات الخاضعة للعقوبات. حيث تم تحميل بعض الشحنات مباشرة من المشروع، بينما جرى تحميل شحنات أخرى من وحدات التخزين العائمة (FSUs) التابعة له في منطقتي كامشاتكا (Kamchatka) ومورمانسك (Murmansk). وهي وحدات لوجستية تُستخدم لتفريغ الغاز المنقول من المشروع بواسطة الناقلات الكاسحة للجليد كخطوة أولى، تمهيداً لإعادة شحنه على متن ناقلات تقليدية، في خطوة تهدف إلى تقليل الاعتماد على الناقلات الجليدية وتسهيل عمليات النقل إلى الأسواق البعيدة. وقد بلغ عدد الشحنات التي تم تحميلها من المشروع ووحدات التخزين العائمة التابعة له "تسع شحنات" بحمولة إجمالية تجاوزت الـ 1.2 مليون متر مكعب غاز طبيعي مسال (تكافئ 0.54 مليون طن)، حيث قامت جميعها بتفريغ حمولاتها في الموانئ الصينية، غير أن ذلك تم بعد فترات زمنية متفاوتة من تواريخ تحميلها، كما هو موضح **بالشكل-4**. وبالرغم من هذه المحاولات، إلا أنها لا تشكل سوى نسبة متواضعة من الطاقة الإنتاجية لوحدة الإسالة الأولى من المشروع، والتي تقدر بـ 6.6 مليون طن/السنة.

الشكل-4: الشحنات التي تم تحميلها من مشروع Arctic 2 LNG الواقع تحت طائلة العقوبات الغربية خلال 2025



أما على صعيد الوجهات المستقبلية للغاز الطبيعي المسال من روسيا، فلا تزال تعتمد روسيا على سوق الاتحاد الأوروبي كوجهة رئيسية لصادرتها من الغاز الطبيعي المسال، والذي استحوذ على نحو 49% من إجمالي ما صدرته روسيا خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2025. ويتدفق الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى أوروبا عبر الموانئ المنتشرة في فرنسا، وبلجيكا، وإسبانيا، وهولندا. أما السوق الآسيوي، فقد شكل نحو 51% من صادرات روسيا، وتعد كل من الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية أبرز ثلاث أسواق آسيوية للجانب الروسي، كما هو موضح **بالشكل-5**. ومن ثم فإن إبرام أي حظر على واردات الغاز الطبيعي المسال سيكون له تداعيات سلبية على روسيا، لأهمية السوق الأوروبي لها كمنفذ تسويقي لما يقارب نصف إنتاجها.

الشكل-5: الأسواق المستقبلية للغاز الطبيعي المسال من روسيا الاتحادية خلال الشهور التسعة الأولى من 2025



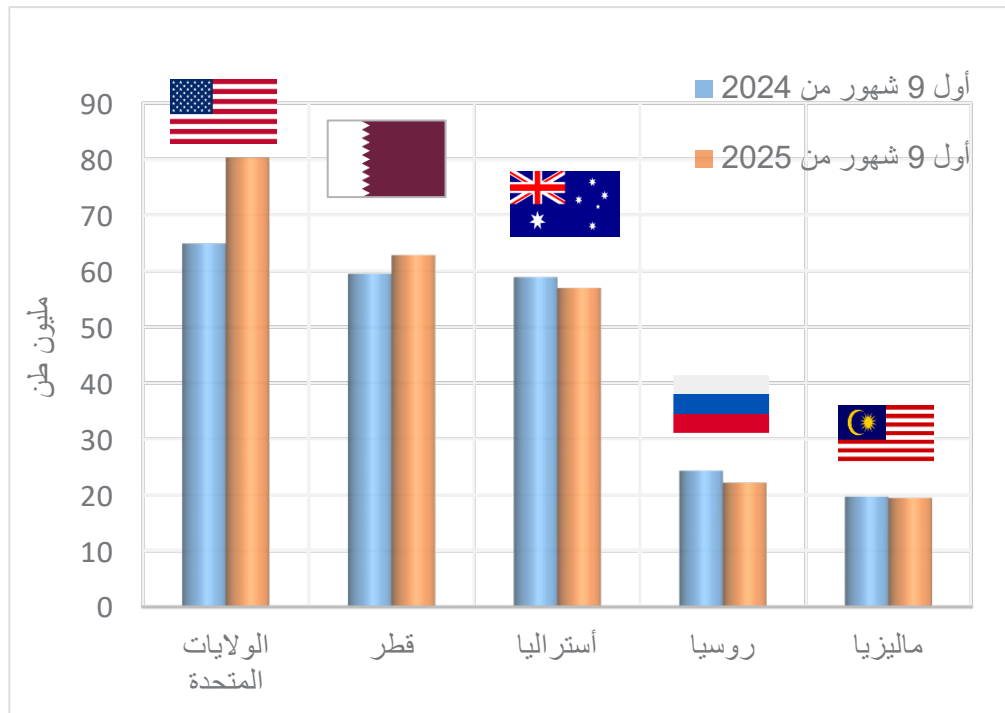
المصدر: أوابك (بيانات أولية)

أما بالنسبة لماليزيا، فقد بلغت صادراتها من الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الثاني من 2025 نحو 5.3 مليون طن، مقابل 6.1 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بنسبة تراجع على أساس سنوي 13.8%، بينما سجلت الصادرات خلال الربع الثالث حوالي 6.5 مليون طن، مقابل 5.9 مليون خلال الربع المماثل من العام الماضي 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي 9.8%. وعلى مدار الشهور التسعة الأولى من عام 2025، بلغ مجموع ما صدرته ماليزيا من الغاز الطبيعي المسال قرابة 19.5

مليون طن، بتراجع 1.3% على أساس سنوي، لتحل في المرتبة الخامسة عالمياً وبحصة سوقية 6.1%.

يلخص الشكل-6، تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخمس الكبرى خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2025، ومقارنتها مع نفس الفترة من 2024.

الشكل-6: صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخمس الكبرى خلال الشهور التسعة الأولى من 2024 و2025



المصدر: أوابك (بيانات أولية)

ومن أبرز تطورات عام 2025، دخول كندا ضمن قائمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال لأول مرة في تاريخها، بعد تشغيل وحدة الإسالة الأولى في مشروع LNG Canada وتحميل أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال في نهاية شهر يونيو والتي توجهت إلى السوق الآسيوي. ومنذ بداية التشغيل وحتى نهاية سبتمبر، تم تحميل 13 شحنة من الغاز الطبيعي المسال من المشروع، والتي توجهت بالكامل إلى الأسواق الآسيوية (الصين، كوريا الجنوبية، تايوان، واليابان)، وبحمولة إجمالية 1.6 مليون طن.

جدير بالذكر أن المرحلة الأولى من المشروع تضم وحدتين للإسالة، بطاقة 7 مليون طن/السنة للوحدة الواحدة، وقد واجه تشغيل وحدة الإسالة الأولى بعض الصعوبات الفنية في دائرة التبريد التي حالت دون تشغيلها بكامل الطاقة التصميمية منذ يونيو الماضي، وهو ما انعكس على نشاط تحميل شحنات الغاز الطبيعي المسال. واستكمالاً لعمليات التشغيل في المرحلة الأولى، أعلنت الشركة المشغلة عن بدء الترتيبات

لتشغيل وحدة الإسالة الثانية في شهر سبتمبر 2025. وفي حال نجاح تشغيل وحدة الإسالة الثانية حسب الجدول الزمني المخطط، ستصل الطاقة الإنتاجية للمشروع إلى 14 مليون طن/السنة بنهاية عام 2025. ومن المخطط أن يضم المشروع مرحلة توسعية (المرحلة الثانية) بطاقة تصميمية مماثلة للمرحلة الأولى أي 14 مليون طن/السنة، كما هو موضح **بالشكل-7**.

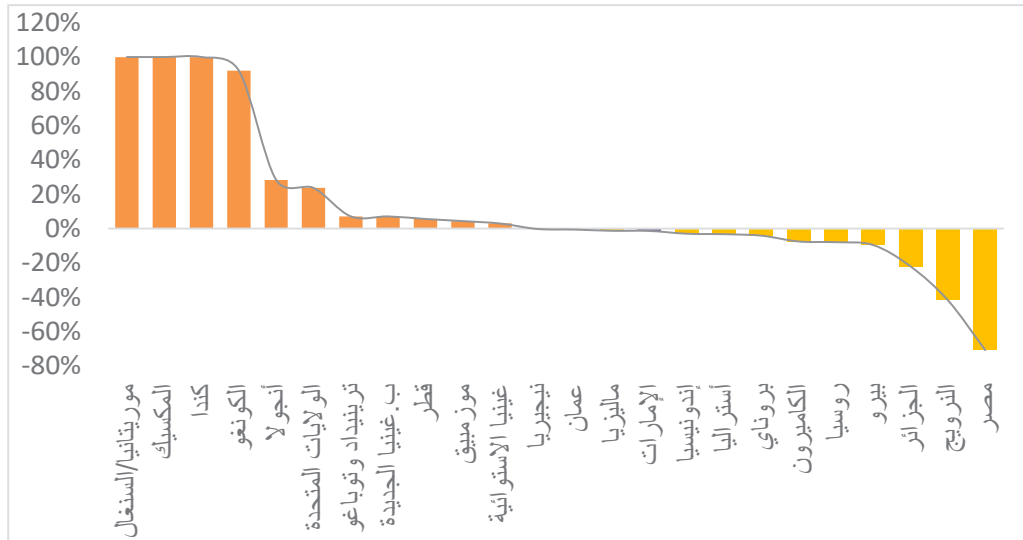
الشكل-7: مخطط مشروع Canada LNG، أول مشروع لتصدير الغاز الطبيعي المسال من كندا



المصدر: أوابك، Canada LNG

وبخلاف الدول الكبرى سالفة الذكر، شهدت الدول الأخرى تفاوتاً في حجم صادراتها أثرت على حجم الإمدادات في السوق العالمي مثل برونائي، والكاميرون، وغيرها. بينما جاء أداء نمو الصادرات بنسب وكميات متفاوتة من بعض المصدرين مثل أنجولا، والكونغو، كما يوضح **الشكل-8**.

الشكل-8: التغير % في صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الشهور التسعة الأولى من 2024 و2025، حسب الدولة



*ملحوظة: موريتانيا، وكندا، والمكسيك لم تصدر انضمت حديثاً إلى نادي المصدرين، ولم تصدر أية شحنات خلال الشهور التسعة

الأولى من 2024، ومن ثم فإن نسبة التغير تم وضعها 100%

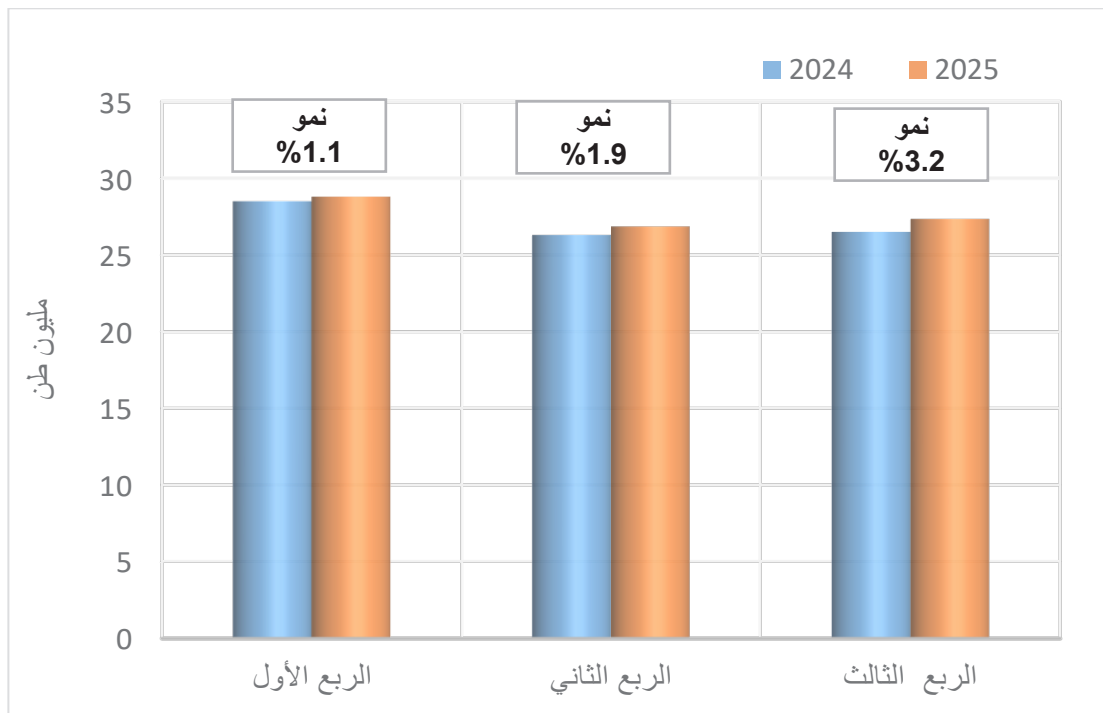
المصدر: أوابك (بيانات أولية)

2-1 تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الربع الثاني والثالث من 2025

بلغت صادرات الدول العربية (الإمارات، الجزائر، قطر، عمان، مصر، موريتانيا) من الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الثاني من 2025 نحو 26.8 مليون طن، مقابل 26.3 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، أي بنسبة نمو على أساس سنوي 1.9% كما هو مبين **بالشكل-9**. ومع دخول الربع الثالث، ارتفعت صادرات الدول العربية إلى 27.35 مليون طن، مقابل 26.5 مليون طن لنفس الفترة من 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي 3.2%. وعلى مدار الشهور التسعة الأولى من 2025، بلغ مجموع ما صدرته الدول العربية نحو 83 مليون طن، مقابل 81.3 مليون طن خلال الفترة المماثلة من العام الماضي بنسبة نمو 2%. وبهذا المستوى من الصادرات، بلغت حصة الدول العربية نحو 26.1% من التجارة العالمية.

ويعود هذا النمو الملحوظ في الصادرات إلى تنامي الصادرات من دولة قطر، إلى جانب دخول موريتانيا في نادي الدول العربية المصدرة للغاز الطبيعي المسال بعد تشغيل مشروع "السلفاة-أحميم" الكبير. وقد ساهم هذا النمو في تعويض التراجع الذي شهدته كل من مصر والجزائر على وجه الخصوص منذ بداية العام الحالي 2025.

الشكل-9: تطور صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال على أساس ربع سنوي خلال عامي 2024 و 2025



*نسب النمو (أو التراجع) لكل ربع على أساس سنوي

المصدر: أوابك (بيانات أولية)

في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)، بلغت صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الثاني من 2025 قرابة 1.3 مليون طن، وهي نفس مستويات الربع المماثل من عام 2024، بينما بلغت خلال الربع الثالث حوالي 1.1 مليون طن، مقابل 1.2 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بنسبة تراجع على أساس سنوي 9.9%. وإجمالاً، على مدار الشهور التسعة الأولى من عام 2025، بلغ مجموع ما صدرته دولة الإمارات من محطة "أدنوك للغاز"، محطة الإسالة الوحيدة في البلاد الواقعة في جزيرة "داس"، نحو 3.95 مليون طن، بتراجع طفيف عن الفترة المماثلة من عام 2024، بلغت نسبته على أساس سنوي 1.25%. وقد توجهت كافة الشحنات من الإمارات إلى الأسواق الآسيوية وفي مقدمتها الهند واليابان.

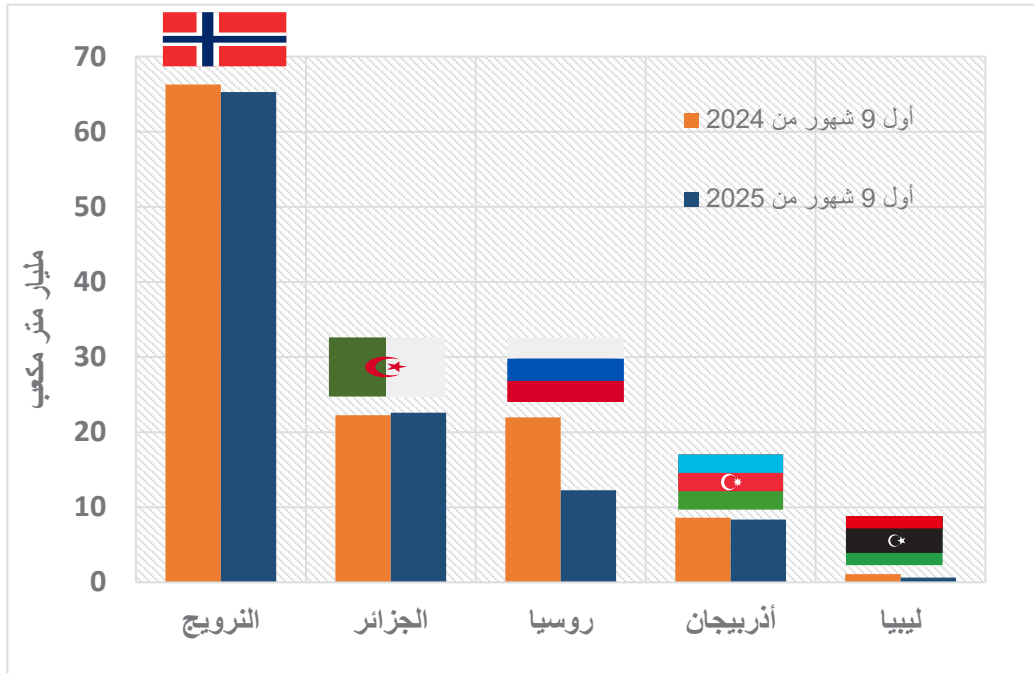
وفي الجمهورية الجزائرية، بلغت الصادرات خلال الربع الثاني من 2025 نحو 2.5 مليون طن، مقابل 3.3 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بنسبة تراجع على أساس سنوي تجاوزت الـ 24%. بينما بلغت الصادرات خلال الربع الثالث 2.2 مليون طن، مقابل 2.6 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بنسبة تراجع على أساس سنوي 17%. وإجمالاً على مدار الشهور التسعة الأولى من عام 2025، بلغ مجموع ما صدرته الجزائر وفق التقديرات الأولية نحو 6.86 مليون طن، مقابل 8.8 مليون خلال نفس الفترة من 2024، بنسبة تراجع على أساس سنوي 22.1%.

وبالرغم من التراجع الملحوظ، فقد حافظت الجزائر على مكانتها ضمن قائمة أكبر خمس موردين للغاز الطبيعي المسال إلى السوق الأوروبي، وبالأخص سوق الاتحاد الأوروبي (EU27)، والتي تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وقطر، ونيجيريا.

كما استمرت الجزائر في تأمين احتياجات أسواق دول الاتحاد الأوروبي من الغاز عبر خطوط الأنابيب، وتنامت أهميتها بشكل أكبر بعد توقف نقل إمدادات الغاز الروسي عبر أوكرانيا منذ بداية 2025، حيث بلغت صادراتها من الغاز عبر خطوط الأنابيب القائمة إلى إيطاليا وإسبانيا خلال الشهور التسعة الأولى من 2025، نحو 22.6 مليار متر مكعب، مقابل نحو 22.2 مليار متر مكعب خلال نفس الفترة من عام 2024، بنسبة نمو بلغت على أساس سنوي 1.8%.

وبهذه المستويات عززت الجزائر من موقعها كثاني أكبر مصدر للغاز الأنابيب لدول الاتحاد، بل ومتجاوزة حصص كل من روسيا، وأذربيجان، وليبيا مجتمعة، التي بلغت 21.3 مليار متر مكعب خلال نفس الفترة، بينما ظلت النرويج المصدر الأكبر لدول الاتحاد بإجمالي 65.3 مليار متر مكعب، كما هو مبين بالشكل-10.

الشكل-10: صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب* إلى سوق الاتحاد الأوروبي (EU-27) خلال التسعة الأشهر الأولى من 2025 و2024



*صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب فقط، ولا يشمل صادرات الغاز الطبيعي المسال

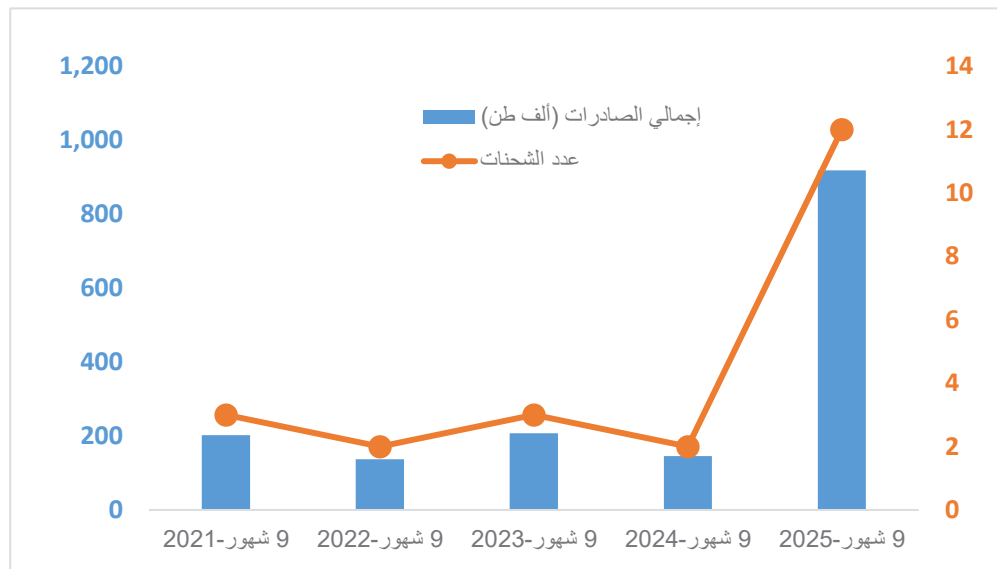
المصدر: أوابك، شبكة البنية التحتية للدول الأوروبية

وفي دولة قطر، بلغ إجمالي الصادرات خلال الربع الثاني من 2025 نحو 20.1 مليون طن، مقابل 18.8 مليون طن خلال الربع المماثل من العام الماضي 2024، أي بنسبة نمو على أساس سنوي 7.1%، ثم ارتفعت خلال الربع الثالث لتسجل 20.7 مليون طن، مقابل 20 مليون طن خلال الربع المماثل من العام السابق 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي 3.5%. وإجمالاً، صدرت دولة قطر خلال التسعة الأشهر الأولى من عام 2025 حوالي 62.8 مليون طن، بنسبة نمو على أساس سنوي 5.6%، لتحل بذلك في المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة، والمرتبة الأولى عربياً، وبحصة 19.8% من إجمالي التجارة العالمية.

وفي سلطنة عمان، بلغ إجمالي الصادرات خلال الربع الثاني من عام 2025 نحو 2.5 مليون طن، مقابل 2.8 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بنسبة تراجع على أساس سنوي 9.2%. لكنها عاودت الارتفاع خلال الربع الثالث حيث سجلت 2.9 مليون طن، مقابل 2.7 مليون طن خلال الربع المماثل من 2024، بنمو على أساس سنوي 7.6%. وإجمالاً على مدار التسعة الأشهر الأولى من 2025، بلغ مجموع ما صدرته سلطنة عمان نحو 8.45 مليون طن، بتراجع طفيف عن الفترة المماثلة من عام 2024 بلغت نسبته 0.6%.

ومنذ بداية عام 2025، استمرت شحنات الغاز الطبيعي المسال العُماني في التدفق إلى عدة وجهات في السوق الآسيوي في مقدمتها اليابان، والهند، وكوريا الجنوبية، إضافةً إلى تايوان، والصين، وتايلاند. ومن أبرز التطورات اللافتة، الزيادة الملحوظة في صادرات الغاز المسال العُماني إلى دولة الكويت خلال الشهور التسعة الأولى من 2025، التي استقبلت وحدها 12 شحنة بإجمالي حمولة بلغ نحو 0.92 مليون طن، أي ما يعادل قرابة 11% من إجمالي صادرات سلطنة عُمان. وهو المعدل الأعلى لتجارة الغاز الطبيعي المسال بين البلدين خلال نفس الفترة في السنوات الخمس الأخيرة، كما هو موضح **بالشكل-11**. كما قامت سلطنة عُمان بتصدير شحنة محدودة إلى دولة الإمارات (إمارة دبي) خلال شهر يونيو 2025، تُعد الأولى منذ آخر شحنة تم توريدها في يونيو من عام 2020. وتعكس هذه التطورات، تنامي دور الغاز العُماني في منطقة الخليج العربي.

الشكل-11: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من سلطنة عمان إلى الكويت خلال 2025-2021



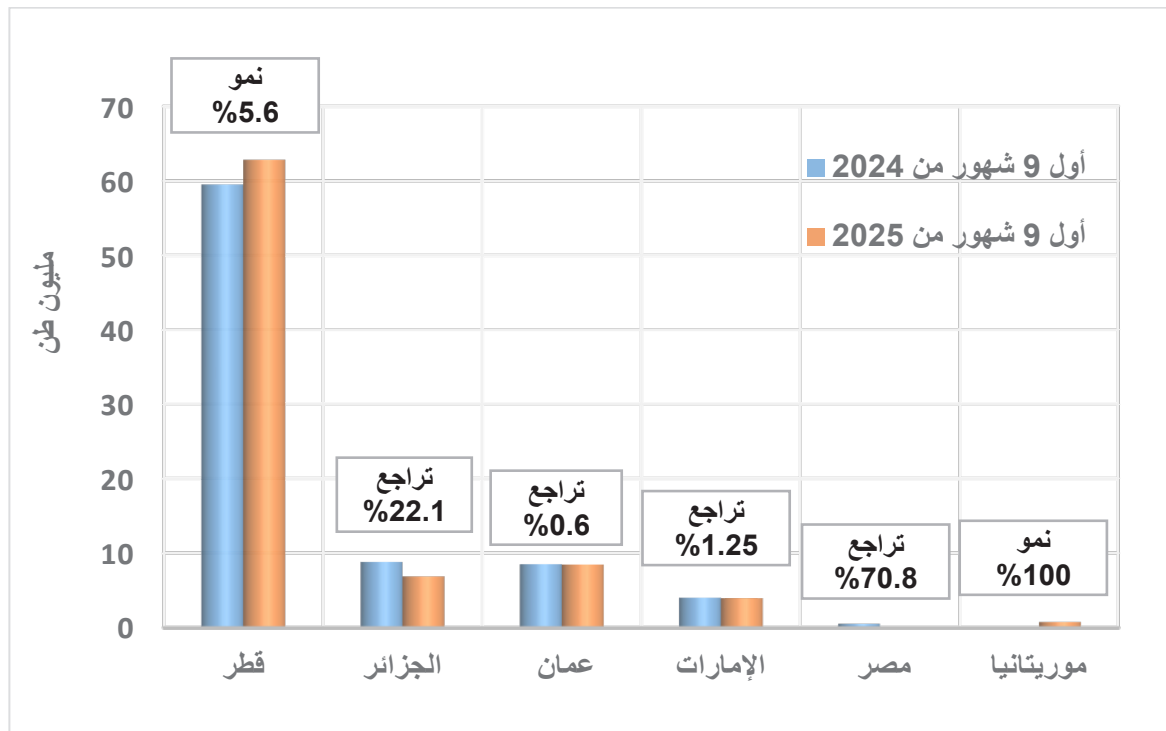
المصدر: أوابك (بيانات تقديرية)

أما في **جمهورية مصر العربية**، والتي قررت إيقاف التصدير وإعطاء الأولوية للسوق المحلي منذ الأول من مايو 2024، بسبب تنامي الطلب المحلي على الغاز، وتلاشي وجود فائض يمكن تصديره، فقد قامت بتصدير شحنتين خلال الفترة من أبريل وحتى سبتمبر، الأولى تم تفريدها في الصين في شهر أبريل، والثانية توجهت إلى إسبانيا في شهر سبتمبر، علماً بأنه لم يتم تصدير أية شحنات خلال الربع الأول من العام الحالي 2025. وبذلك يكون إجمالي ما صدرته مصر على مدار الشهور التسعة الأولى من 2025، حوالي 0.145 مليون طن، مقابل 0.5 مليون طن، بنسبة تراجع على أساس سنوي قرابة 71%.

ومن أبرز التطورات العربية خلال 2025، هو استمرار تشغيل مشروع تطوير حقل "السلفاة-أحميم الكبير" (GTA) الواقع قبالة السواحل الموريتانية السنغالية، والذي تضم وحدة إسالة عائمة بطاقة 2.3 مليون طن/السنة، والذي بدأ تحميل أول شحنة منه يوم 17 أبريل 2025، والتي توجهت إلى السوق الأوروبي. حيث تم تحميل عدة شحنات إضافية بمعدل شحنتين شهرياً، ليصل إجمالي الشحنات التي تحميلها منذ بداية تشغيل المشروع وحتى نهاية شهر سبتمبر إلى 10 شحنات، بحمولة إجمالية 0.74 مليون طن.

ويشكل هذا المشروع علامة فارقة في تاريخ موريتانيا، التي تتمكن لأول مرة في تاريخها من إنتاج الغاز من مواردها. كما يمهّد الطريق أمام تنفيذ مراحل جديدة في المشروع لإنتاج المزيد من الغاز الطبيعي المسال بما قد يصل إلى أضعاف القدرة الحالية. الأمر الذي سيساهم في استغلال احتياطات الحقل التي تقدر بنحو 15 تريليون قدم مكعب. علاوة على إمكانية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لاستغلال موارد موريتانيا الأخرى من الغاز ومن بينها حقل "بير الله" الذي يحتوي وحده على احتياطات من الغاز تقدر بنحو 60 تريليون قدم مكعب. وهو الأمر الذي سيعزز من حصة الدول العربية ومساهمتها في التجارة الدولية للغاز الطبيعي المسال مستقبلاً. يلخص الشكل-12، تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2024 و2025.

الشكل-12: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الشهور التسعة الأولى من 2024 و2025



المصدر: أوبك (بيانات أولية)

2- تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الثاني والثالث من 2025

أما من جانب تطور الطلب، فقد ارتفع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الثاني من 2025 إلى 104.3 مليون طن، مقابل 98.4 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024 بنسبة نمو على أساس سنوي 6%. أما خلال الربع الثالث، فقد قفز الطلب العالمي إلى 107.2 مليون طن، مقابل 98.7 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي 8.6%. وإجمالاً على مدار الشهور التسعة الأولى من عام 2025، سجل إجمالي الطلب العالمي وفق تقديرات أوابك الأولية حوالي 321 مليون طن، مقابل 304.6 مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2024، محققاً نمواً على أساس سنوي 5.4%، وهي تعد نسبة نمو مرتفعة، والتي تعود بشكل أساسي إلى نمو الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي بعد توقف إمدادات الغاز الروسي التي كانت تمر عبر أوكرانيا منذ الأول من شهر يناير 2025، وكذلك تنامي الطلب في منطقة الشرق الأوسط.

على مستوى الأسواق، بلغ إجمالي الواردات في السوق الآسيوي، خلال الربع الثاني من عام 2025 نحو 65.2 مليون طن، مقابل 67.7 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بنسبة تراجع بلغت على أساس سنوي 3.8%. أما خلال الربع الثالث، فقد بلغ إجمالي الواردات 69.7 مليون طن، مقابل 69.8 مليون طن خلال الربع المماثل من 2024، بتراجع طفيف 0.2%.

وإجمالاً على مدار الشهور التسعة الأولى من عام 2025، بلغ إجمالي الطلب الآسيوي نحو 201.6 مليون طن، مقابل 209.8 مليون طن خلال نفس الفترة من 2024، بتراجع على أساس سنوي 3.9%. وبالرغم من ذلك، ظلت آسيا السوق الرئيسي لتجارة الغاز الطبيعي المسال بحصة 62.8%.

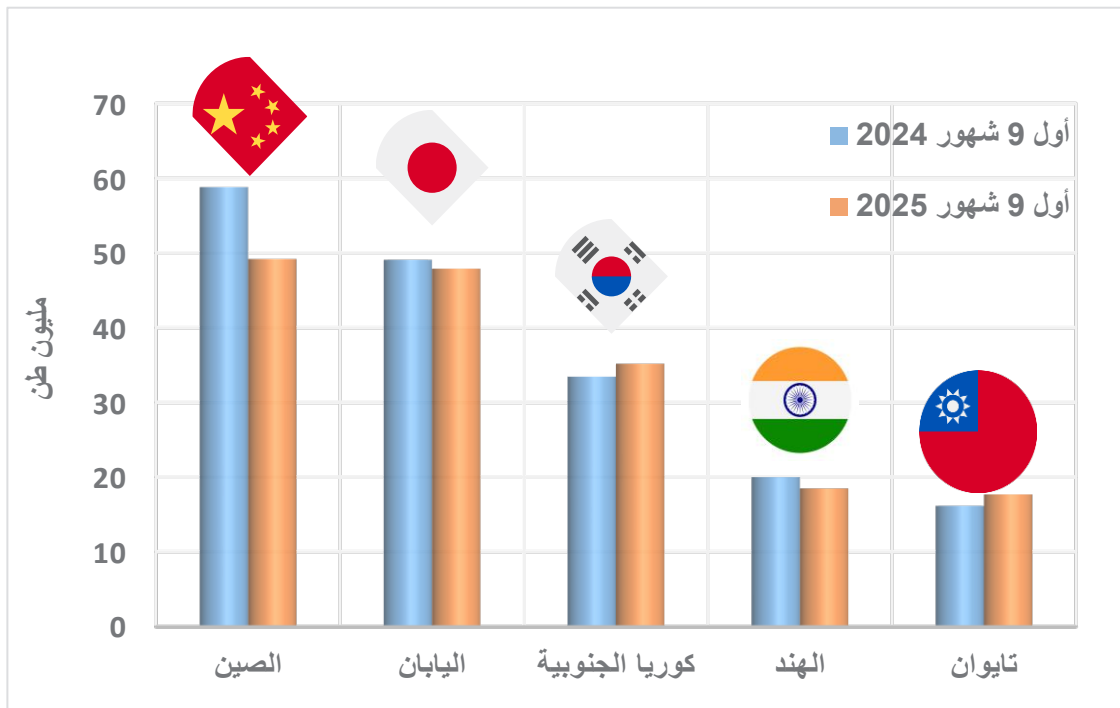
ويعود هذا التراجع غير المعتاد في آسيا إلى تراجع الطلب الصيني على الغاز الطبيعي المسال، فخلال الشهور التسعة الأولى من 2025، استوردت الصين حوالي 49.2 مليون طن، مقابل 58.8 مليون طن خلال نفس الفترة 2024، بنسبة تراجع غير معتادة تجاوزت الـ 16%. ويعود تراجع الطلب الصيني على واردات الغاز الطبيعي المسال إلى:

- توافر إمدادات كبيرة من الغاز في الصين من الإنتاج المحلي، وواردات الغاز الروسي عبر خط أنابيب "Power of Siberia"، والتي تكون عادة أقل من تكلفة استيراد الغاز الطبيعي المسال.
- تراجع الطلب المحلي على الغاز، مع مؤشرات أولية لتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني في ظل احتدام الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة.

وبالرغم من هذا التراجع الحاد في واردات الصين، إلا أنها ظلت متخطية اليابان كأكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال عالمياً. حيث بلغت واردات اليابان خلال الشهور التسعة الأولى من 2025 حوالي 47.9 مليون طن، مقابل 49.1 مليون طن خلال نفس الفترة من 2024، بتراجع على أساس سنوي 2.4%.

بينما ارتفعت واردات كوريا الجنوبية بشكل طفيف خلال الشهور التسعة الأولى من 2025 لتسجل 35.2 مليون طن، مقابل 33.5 مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي 5.2%، لتحل في المرتبة الثالثة عالمياً. كما ارتفعت واردات تايوان إلى 17.7 مليون طن، مقابل 16.2 مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي 9.5%، لتحل في المرتبة الخامسة عالمياً بعد الهند التي تراجعت وارداتها إلى 18.5 مليون طن، مقابل 20 مليون طن خلال نفس الفترة من 2024، بنسبة تراجع على أساس سنوي 7.5% كما هو مبين بالشكل-13.

الشكل-13: مقارنة واردات أكبر خمس أسواق للغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال الشهور التسعة الأولى من 2024 و 2025

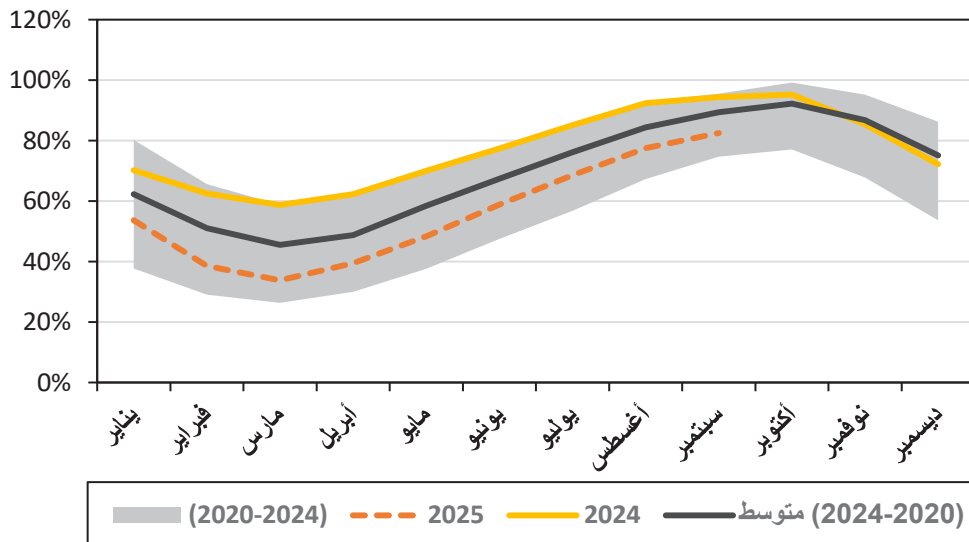


المصدر: أوابك، بيانات التجارة الخارجية للدول المذكورة

أما في السوق الأوروبي (دول الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، وتركيا)، فقد قفز إجمالي الواردات خلال الربع الثاني من عام 2025 إلى نحو 31.2 مليون طن، مقابل 23.9 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بنسبة نمو مرتفعة بلغت على أساس سنوي 30.3%، بينما سجلت خلال الربع الثالث 26 مليون طن، مقابل 19.4 مليون طن خلال الربع المماثل من 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي 34%. وإجمالاً على مدار الشهور التسعة الأولى من 2025، قفز إجمالي الطلب الأوروبي إلى 94 مليون طن، مقابل 73.3 مليون طن لنفس الفترة من 2024، أي بنمو على أساس سنوي تجاوزت نسبته الـ 28%. **بينما بلغت حصة السوق الأوروبي نحو 29.3% من إجمالي الطلب العالمي.**

ويعود هذا النمو المرتفع إلى لجوء السوق الأوروبي إلى شحنات الغاز الطبيعي المسال لتحل محل توقف إمدادات الغاز الروسي منذ بداية عام 2025 التي كانت تمر عبر أوكرانيا بعد انتهاء اتفاقية نقل الغاز بين البلدين، وكانت تقدر بنحو 15 مليار متر مكعب /السنة. وكانت تلك الإمدادات تلبي احتياجات النمسا وسلوفاكيا ومولدوفا على وجه الخصوص. ويضاف إلى ذلك، انطلاق موسم التخزين في الأسواق الأوروبية لتلبية احتياجاتها في قطاع التدفئة خلال شتاء 2025-2026، بعد أن وصل مستويات التخزين إلى مستوى منخفض بلغ 33.8% بنهاية مارس 2025، ومن ثم ساهم استيراد الغاز الطبيعي المسال في إعادة تعبئة المخزونات حيث بلغ مستوى المخزونات بنهاية شهر سبتمبر 2025 حوالي 82.5%، كما هو مبين بالشكل-14.

الشكل-14: تطور مستوى ملء مخزونات الغاز الأوروبية على أساس شهري



المصدر: أوابك، بيانات الغاز الأوروبية

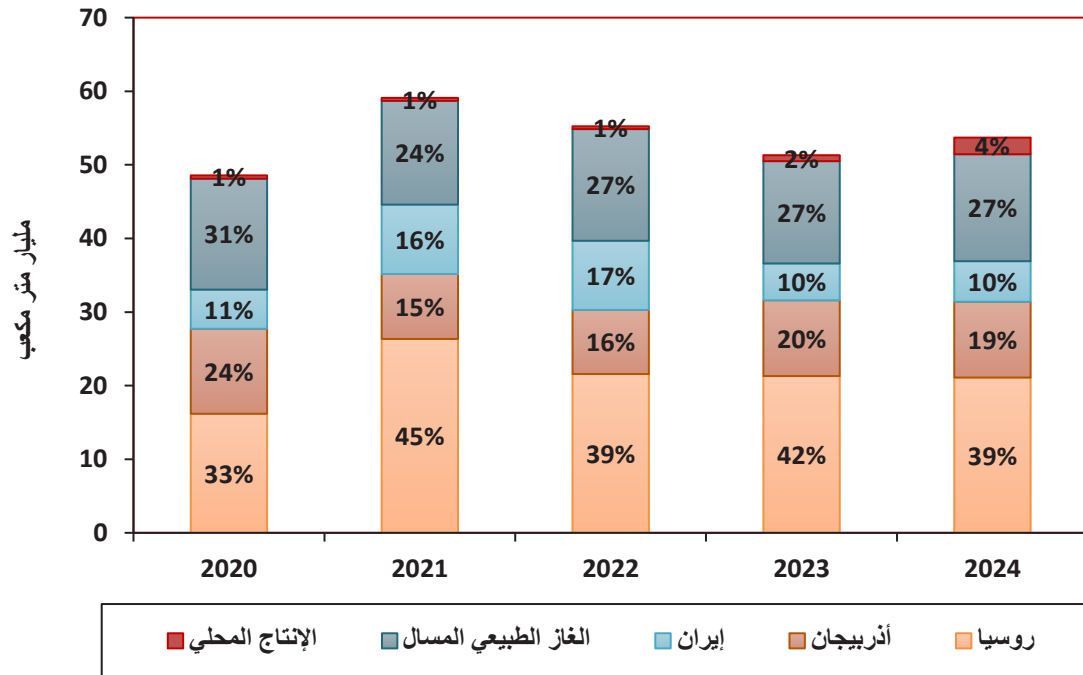
وبالنظر إلى سوق الاتحاد الأوروبي (EU-27) على وجه الخصوص، فقد ارتفعت وارداته من الغاز الطبيعي المسال إلى 79.44 مليون طن خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2025، مقارنة بنحو 62.47 مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2024، بنسبة نمو مرتفعة بلغت على أساس سنوي 27.2%. وقد تصدرت فرنسا الأسواق الأوروبية حيث بلغت وارداتها 17.4 مليون طن، بنمو على أساس سنوي 29%. وجاءت هولندا في المرتبة الثانية بإجمالي 13.2 مليون طن، ونمو على أساس سنوي 23%. ثم إسبانيا بواردات إجمالية 12.6 مليون طن، ونمو على أساس سنوي 19%، ثم إيطاليا بإجمالي 11.16 مليون طن، ونمو على أساس سنوي 41%، وبلجيكا في المرتبة الخامسة بإجمالي 7.29 مليون طن، ونمو على أساس سنوي هو الأعلى بين أسواق الاتحاد الأوروبي حيث بلغ 61%.

وقد استحوذت كل من فرنسا، وإسبانيا، وهولندا، وإيطاليا، وبلجيكا مجتمعة على 83% من الشحنات الواردة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. أما خارج الاتحاد الأوروبي، فقد ارتفعت واردات المملكة المتحدة خلال الشهور التسعة الأولى من 2025 إلى نحو 6.3 مليون طن، محققة نمو على أساس سنوي 23%.

أما في تركيا، فقد سجلت وارداتها خلال الشهور التسعة الأولى من 2025 حوالي 7.9 مليون طن، بنمو على أساس سنوي 40%. وتعمل أنقرة بشكل مكثف على تنويع مزيج إمدادات الغاز لديها، الذي يعتمد بشكل أساسي على استيراد الغاز عبر خطوط الأنابيب (من روسيا، إيران، أذربيجان) بما يصل إلى 69% تقريباً، بينما تشكل حصة الغاز الطبيعي المسال حوالي 27%. بغية تقليل فاتورة الواردات تقليل اعتمادها على الغاز الروسي، الذي يعد المصدر الرئيسي للإمدادات بما يعادل قرابة 40%، جنباً إلى جنب مع رفع مستويات الإنتاج المحلي من حقل "صقاريا" الذي بات يشكل قرابة 4% من منظومة الإمداد المحلي، كما هو موضح بالشكل-15.

ولذلك شرعت تركيا في إبرام العديد من اتفاقيات شراء الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة، وسلطنة عمان، وعدة شركات طاقة وتجارة عالمية ليس لتأمين احتياجاتها من الغاز الطبيعي المسال وتنويع مصادره فحسب، بل للمساهمة في لعب دور إقليمي عبر تصدير الغاز إلى الدول المجاورة مثل بلغاريا ورومانيا والمجر، خاصة أنها تملك خمس محطات لتغويز الغاز الطبيعي المسال بقدرة تزيد عن 30 مليون طن/السنة.

الشكل-15: مصادر إمدادات الغاز في تركيا (عبر خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال) خلال الفترة 2020-2024

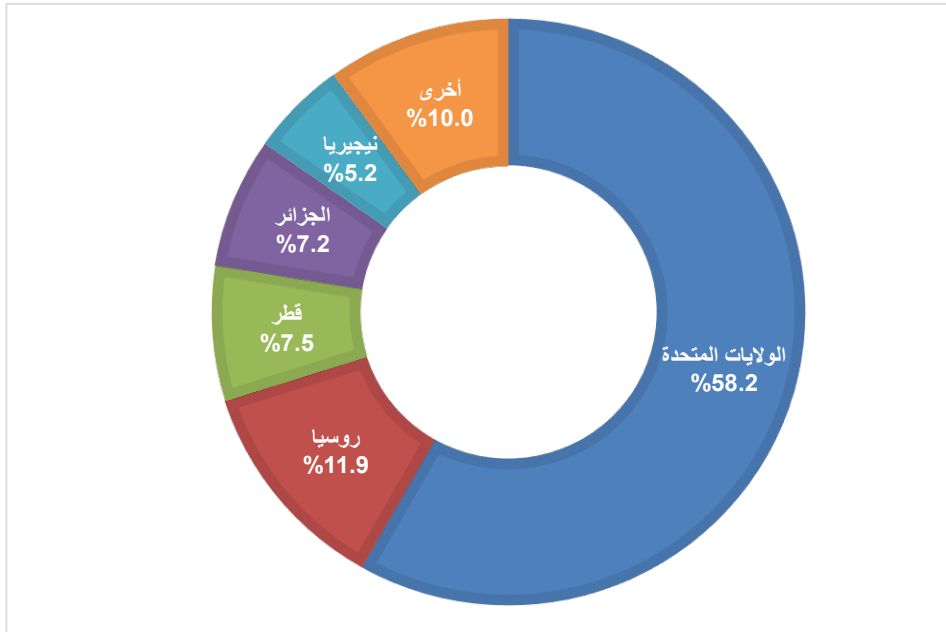


المصدر: أوابك، جهاز تنظيم الطاقة في تركيا

أما على مستوى المصدرين إلى أوروبا، فقد جاء 90% من الشحنات من خمس جهات رئيسية، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، المصدر الأكبر للغاز الطبيعي المسال عالمياً، بحصة 58.2% لتحافظ على مكانتها التي اكتسبتها بعد الأزمة الروسية-الأوكرانية كأكبر مورد للغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا. بينما جاءت روسيا في المرتبة الثانية بحصة 11.9%، ودولة قطر في المرتبة الثالثة بحصة 7.5%. بينما حلت الجزائر في المرتبة الرابعة بحصة 7.2%، رغم تراجع صادراتها مقارنة بالعام الماضي 2024. أما نيجيريا، فقد جاءت في المرتبة الخامسة بحصة 5.2%، والباقي (10%) من جهات أخرى كما هو موضح بالشكل-16.

وفي منطقة الأمريكيتين، بلغت واردات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الثاني من عام 2025 حوالي 3.7 مليون طن، مقابل 4.1 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بتراجع على أساس سنوي نسبته 9.7%، وسجلت خلال الربع الثالث نحو 4.3 مليون طن، مقابل 4.5 مليون طن خلال الربع المماثل من العام 2024، بتراجع على أساس سنوي 4.7%. وخلال الشهور التسعة الأولى من 2025، بلغت واردات المنطقة ككل حوالي 11.2 مليون طن، مقابل 12.7 مليون طن خلال نفس الفترة من 2024، بتراجع على أساس سنوي 11.6%، وبحصة 3.5% من إجمالي الطلب العالمي.

الشكل-16: مصدرو الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2025



المصدر: أوابك (بيانات أولية)
-لا يشمل صادرات الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب

ويعود التراجع الكبير في واردات المنطقة إلى تراجع الاستيراد في الأسواق الكبرى بها والتي تضم الأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي، والمكسيك، والتي شهدت تحسناً في معدلات إنتاج الغاز المحلي، علاوة على تحسن توليد الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

أما في أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم كل من الكويت والإمارات (دبي) والأردن، ومؤخراً انضمت إليهم جمهورية مصر العربية، ومملكة البحرين، فقد ارتفعت واردات المنطقة ككل خلال الربع الثاني من عام 2025 لتسجل 4.16 مليون طن، مقابل 2.63 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي 58.1%، ثم استمرت في الارتفاع لتسجل 7.16 مليون طن خلال الربع الثالث، مقابل 5 مليون طن خلال الربع المماثل من 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي 43%. وعلى مدار الشهور التسعة الأولى من 2025، بلغت واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي 14 مليون طن، مقابل 8.8 مليون طن لنفس الفترة من 2024، محققة نمواً على أساس سنوي تجاوزت الـ 58%، وبحصة 4.4% من الطلب العالمي.

ويعود هذا النمو المضطرب في واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ بداية عام 2025 إلى النمو الكبير في احتياجات مصر من شحنات الغاز الطبيعي المسال نظراً لعدم كفاية الإنتاج المحلي لسد الاستهلاك. حيث تعاقدت مصر على شراء العشرات من الشحنات من السوق الفوري لتغطية

احتياجات عامي 2025 و2026. ونتيجة لذلك، بلغت واردات مصر من الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الثاني من 2025 نحو 1.3 مليون طن. ومع وصول ثلاثة مرافئ عائمة لاستقبال وتخزين الغاز الطبيعي المسال وإعادته إلى الحالة الغازية إلى جانب المرفأ العائم (Hoegh Galleon) التابع لشركة Hoegh في ميناء السخنة، تعززت قدرة مصر على استيراد المزيد من الشحنات، لترتفع قدرة التغويز الإجمالية (تحويل الغاز الطبيعي المسال إلى الحالة الغازية للضخ في الشبكة) إلى 2.7 مليار قدم مكعب/اليوم من خلال أربع مرافئ عائمة. وعلى إثر ذلك، قفزت الواردات إلى 3.5 مليون طن خلال الربع الثالث، مقابل 1.28 مليون طن خلال الربع المماثل من 2024. وبذلك يكون إجمالي ما استوردته مصر خلال الشهور التسعة الأولى من 2025 نحو 5.9 مليون طن، مقابل 1.3 مليون طن خلال نفس الفترة من 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي بلغت 357%، لتحل في المرتبة الثانية بعد الكويت كأكبر سوق مستورد للغاز الطبيعي المسال، مع تقديرات أن تصبح السوق الأكبر في المنطقة بنهاية عام 2025، إن استمرت على هذا المستوى من الاستيراد خلال الربع الرابع من عام 2025.

أما في دولة الكويت، فقد بلغت واردات شحنات الغاز الطبيعي المسال قرابة 2.2 مليون طن خلال الربع الثاني من عام 2025، مقابل 2 مليون طن خلال الربع المماثل من العام الماضي 2024، بنمو على أساس سنوي 10%، بينما سجلت خلال الربع الثالث حوالي 2.8 مليون طن، دون تغيير على أساس سنوي. وإجمالاً على مدار الشهور التسعة الأولى من 2025، استوردت الكويت قرابة 6.2 مليون طن، مقابل 6.06 مليون طن خلال نفس الفترة من 2024، بنمو على أساس سنوي 2.1%، لتتصدر دول المنطقة كأكبر سوق مستورد للغاز الطبيعي المسال.

كما سجلت واردات "دبي" حوالي 0.14 مليون طن خلال الربع الثاني ثم ارتفعت إلى 0.37 مليون طن خلال الربع الثالث، ليصل مجموع ما استوردته دبي منذ بداية العام وحتى نهاية سبتمبر 2025 حوالي 0.51 مليون طن، مقابل 0.75 مليون طن خلال نفس الفترة المماثلة من العام السابق 2024، بتراجع على أساس سنوي قرابة 32%.

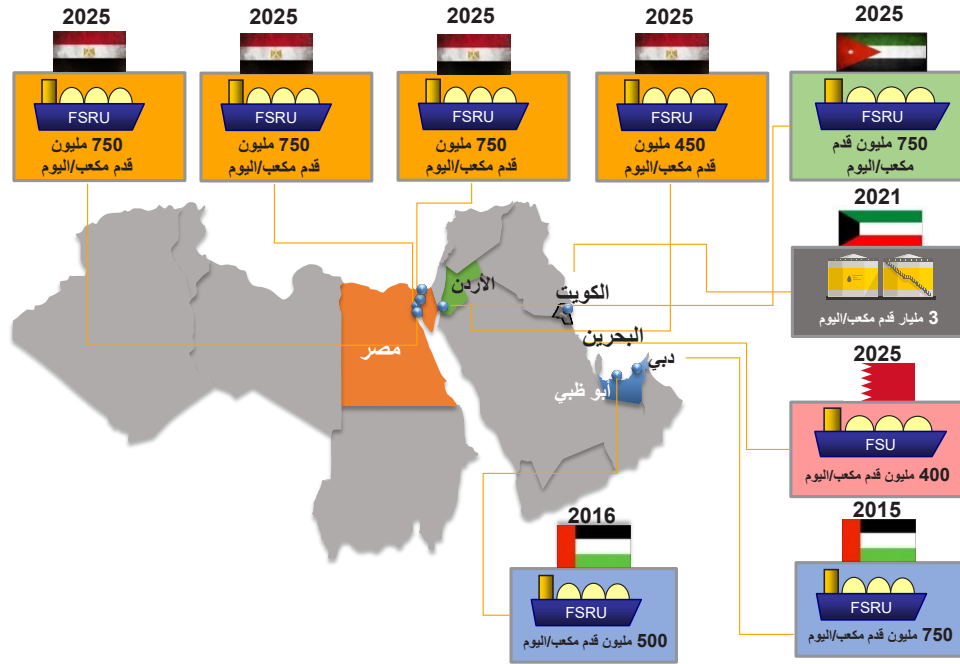
أما في الأردن، والتي انتقلت إليها وحدة التغويز العائمة Energos Force في شهر أغسطس 2025 بطاقة تغويز 750 مليون قدم مكعب/اليوم لخدمة الجانبين المصري والأردني بموجب اتفاق بين البلدين، فقد بلغت الواردات خلال الربع الثاني من 2025 حوالي 0.225 مليون طن، ثم تراجعت خلال الربع الثالث إلى نحو 0.15 مليون طن. وبذلك يصل إجمالي ما استقبلته الأردن من شحنات عبر ميناء العقبة منذ بداية العام وحتى نهاية سبتمبر 2025، نحو 0.74 مليون طن، مقابل 0.7 خلال نفس الفترة من 2024، بنمو على أساس سنوي 5%.

ولعل من أبرز التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط هو بداية استيراد البحرين للغاز الطبيعي المسال، من خلال وحدة التخزين العائمة (Floating Storage Unit, FSU) في منطقة "الحد"، حيث تم استلام أول شحنة في أواخر شهر أبريل 2025، وتوالى استلام المزيد من الشحنات ليرتفع إجمالي الشحنات المستلمة إلى 8 شحنات بحمولة إجمالية 0.59 مليون طن، حسب التقديرات الأولية.

جدير بالذكر أن البحرين قامت بتشغيل المرفأ العائم لأول مرة عام 2019، بعد إجراء الاختبارات التشغيلية، وتدفقت أول شحنة تجريبية من الغاز الطبيعي المسال المستورد أواخر عام 2019، ثم تم إيقافه لاحقاً لعدم وجود حاجة لاستيراد الغاز في السوق المحلي. والمشروع حسب المخطط الأصلي يضم وحدة تخزين عائمة، ومرفأ وحاجز بري لاستلام الغاز الطبيعي المسال، ومنصة مجاورة لإعادة تبخير الغاز الطبيعي المسال إلى حالته الغازية، بالإضافة إلى منشأة برية لإنتاج الهيدروجين، وهو بسعة 400 مليون قدم مكعب/اليوم، قابلة للتوسع إلى 800 مليون قدم مكعب/اليوم. ويساهم استيراد الغاز الطبيعي المسال في تلبية احتياجات الكهرباء والقطاع الصناعي المتزايدة، خاصة في فترة الذروة شهري يوليو وأغسطس. وبتشغيل المرفأ، ارتفعت طاقة تغويز الغاز الطبيعي المسال في المنطقة إلى 8.1 مليار قدم مكعب/اليوم، وذلك من خلال سبعة مرافئ عائمة، ومرفأ واحد يضم منشأة تخزين عائمة (FSU) مع تسهيلات تغويز برية، بالإضافة إلى مرفأ بري ثابت في دولة الكويت هو الأعلى في طاقة التغويز التي تصل إلى 3 مليار قدم مكعب/اليوم كما هو موضح بالشكل-17.

كما أن المغرب تسعى لإنشاء البنية التحتية اللازمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال، حيث أطلقت وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة مؤخراً طلب "إبداء اهتمام" لتطوير البنية التحتية للغاز ويشمل ذلك إنشاء أول محطة لاستقبال الغاز الطبيعي المسال في ميناء "الناظور" غرب المتوسط، لتغذية المحطات الكهربائية الحالية والمستقبلية. ولا شك أن دخول المغرب مستقبلاً سيساهم في رفع واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الغاز الطبيعي المسال. وهناك أيضاً مشروع مخطط لاستيراد الغاز الطبيعي المسال عبر مرفأ عائم في جمهورية العراق. وتعكس تلك التطورات في منطقة الشرق الأوسط، زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة آمن وموثوق في المنطقة العربية.

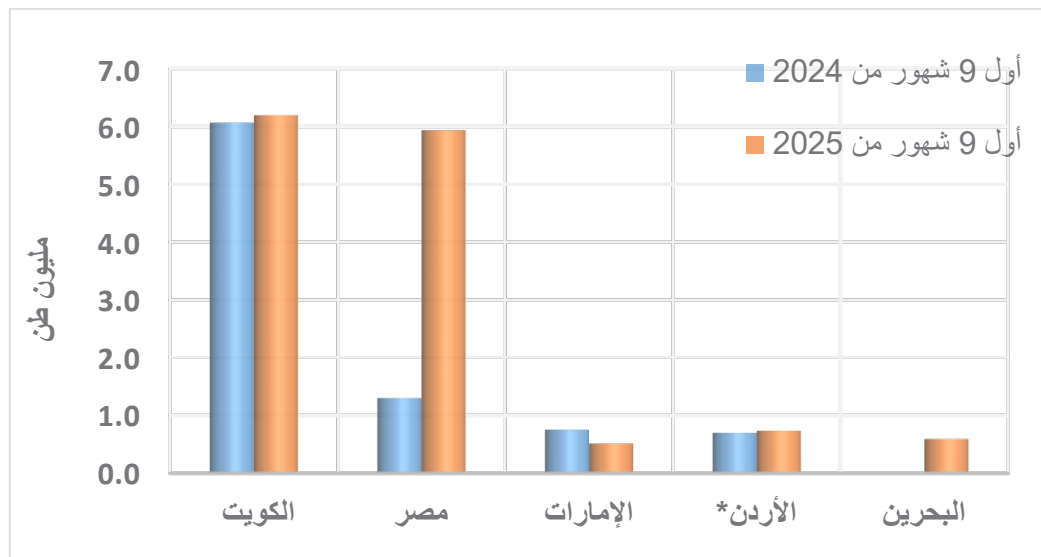
الشكل-17: مرافئ تغويز الغاز الطبيعي المسال (الثابتة والعائمة) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (محدث أكتوبر 2025)



المصدر: أوابك

يوضح **الشكل-18**، مقارنة بين واردات كل من الكويت والأردن ومصر ودبي والبحرين خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2025، ومقارنتها مع 2024.

الشكل-18: واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الغاز الطبيعي المسال خلال الشهور التسعة الأولى من 2025 و2024



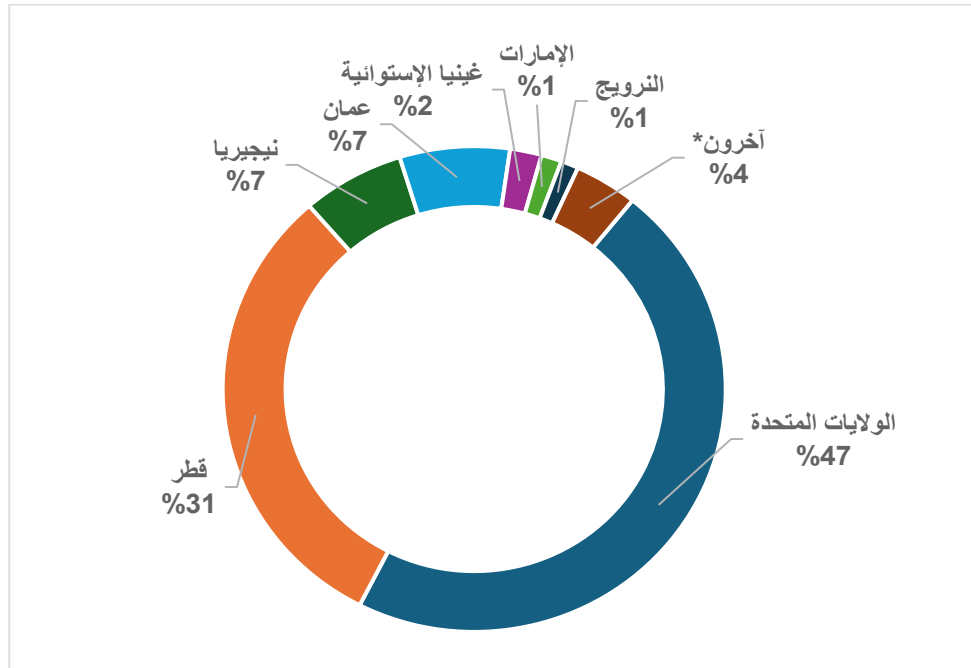
*قسم من الشحنات الواردة إلى الأردن تم تغويزها (تحويل الغاز الطبيعي المسال إلى الحالة الغازية) وضخها إلى مصر عبر خط الغاز العربي

المصدر: أوابك (بيانات أولية)

أما من جانب المصدرين، تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة موردي الغاز الطبيعي المسال إلى دول الشرق الأوسط خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025 بحصة تقارب 47% من الإجمالي، بينما شكلت دولة قطر نحو 31%، ونيجيريا 7%، كما هو موضح **بالشكل-19**. إلا أن هذا لا يعني بالضرورة وجود تحول استراتيجي في نمط التوريد أو في توجهات المنطقة نحو الغاز الأمريكي كمصدر رئيسي، فالغالبية العظمى من تلك الشحنات يتم تسويقها وبيعها عبر شركات التجارة العالمية (Traders)، التي تمتلك محافظ إمداد متنوعة تركز على عقود مرتبطة أو حقوق شراء مرنة (Offtake Rights) بمشاريع الإسالة الأمريكية.

وتعتمد أسواق الشرق الأوسط في معظم وارداتها على صفقات فورية أو قصيرة الأجل تُدار من قبل هذه الشركات التجارية — مثل *Vitol, Gunvor, Trafigura, Shell Trading* — والتي تلجأ بدورها إلى محطات الإسالة الأمريكية كمصدر رئيسي للإمدادات الفورية نظراً لما توفره من سيولة عالية في السوق، وقدرة على إعادة توجيه الشحنات بسرعة نحو الوجهات الأكثر طلباً.

الشكل-19: مصدر الغاز الطبيعي المسال إلى أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال التسعة الأولى من عام 2025



*آخرون: موزمبيق، موريتانيا، ترينيداد وتوباغو، إسبانيا

المصدر: أوابك (بيانات أولية)

وبذلك، فإن ارتفاع حصة الولايات المتحدة في واردات المنطقة يعكس في جوهره نشاط الشركات التجارية وقدرتها على استخدام الغاز الأمريكي كأداة مرنة لتلبية الطلب في الأسواق المختلفة، أكثر مما يعكس وجود علاقات توريد مباشرة أو عقود طويلة الأمد بين الدول المستوردة

في الشرق الأوسط والولايات المتحدة. أي أن الدور الأمريكي هنا هو دور بنيوي في السوق الفوري العالمي وليس بالضرورة تحولاً استراتيجياً في نمط الإمدادات الإقليمية للشرق الأوسط. في المقابل، تعتمد الإمدادات من قطر ونيجيريا غالباً على عقود متوسطة أو طويلة الأجل ذات جداول تسليم ثابتة، وتتأثر حصتها من إجمالي الإمدادات لدول لمنطقة حسب حجم الواردات من السوق الفوري، لكنها تظل مصادر استراتيجية رئيسية على المدى الطويل.

ومن أبرز التطورات التي شهدتها عام 2025، دخول السنغال ضمن قائمة المستوردين في أفريقيا بعد استيراد أولى شحنات الغاز الطبيعي المسال في شهر مايو 2025 عبر سفينة التغويز العائمة الواقعة قرب العاصمة "دكار". لتدشن بذلك أول خطوة نحو الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال في مزيج الطاقة المحلي وتحديدًا في قطاع الكهرباء، لتخفيف اعتماد البلاد على استهلاك الوقود السائل في هذا القطاع. جدير بالذكر أن السنغال من البلدان الأفريقية الفقيرة جداً في البنية التحتية للغاز، فهي لا تملك شبكة لنقل الغاز إلى القطاع السكني، ولا القطاعات الصناعية، فهي بالأساس بلد "غير منتج" للغاز حتى اليوم. ويتم من خلال المرفأ العائم الجديد (سفينة التغويز)، تغويز الغاز الطبيعي المسال ثم ضخه مباشرة عبر وصلة أنابيب إلى سفينة عائمة بجواره تحمل مولدات لتوليد الكهرباء التي يتم نقلها عبر أسلاك إلى برج للكهرباء بالشبكة المحلية. وهذه التقنية تُطبق عادة في البلاد التي لا تملك أي بنية تحتية للغاز (الشكل -20).

الشكل-20: مكونات مشروع توليد الكهرباء باستخدام السفينة العائمة لتوليد الكهرباء (Power Ship) قبالة سواحل السنغال

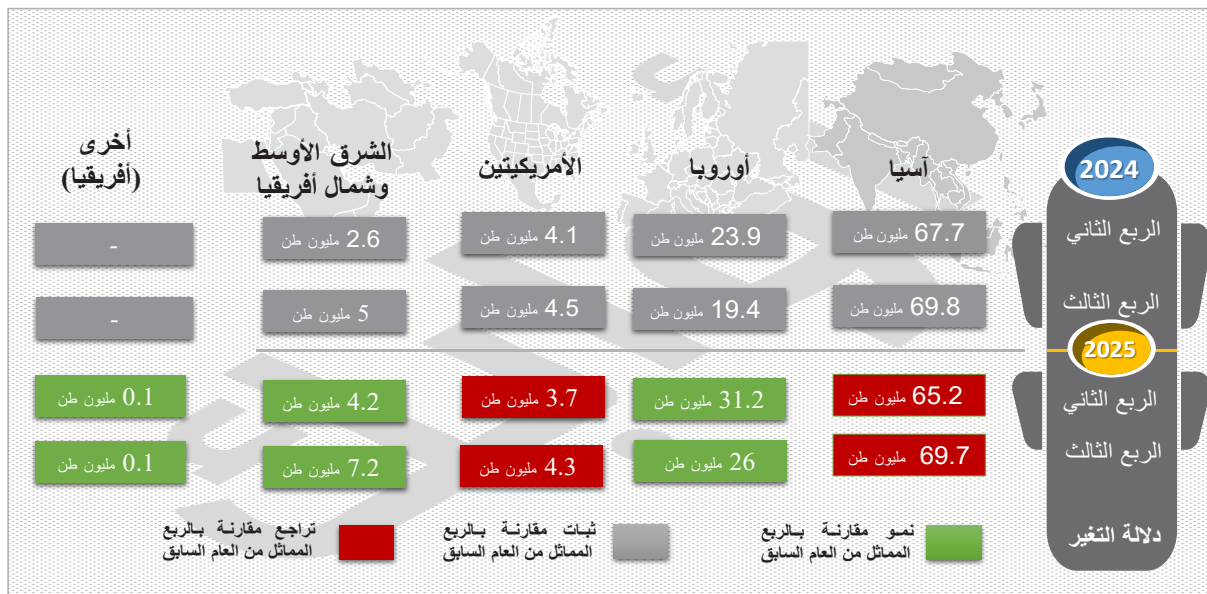


المصدر: أوابك، Power Ship

وتشكل بداية استيراد الغاز الطبيعي المسال في السنغال خطوة تاريخية نحو اعتماد البلاد على هذا الوقود الأقل تلويثاً للبيئة، والأعلى كفاءة في الاحتراق من أي وقود آخر. كما أنه يمهد الطريق أمام فتح الاستثمار لاستغلال الغاز محلياً جنباً إلى جنب مع خطط التصدير.

يلخص الشكل-21، تطور واردات الأسواق المختلفة خلال الشهور التسعة الأولى من 2025، ومقارنتها مع 2024.

الشكل-21: تطور واردات أسواق الغاز الطبيعي المسال خلال عامي 2024 و 2025

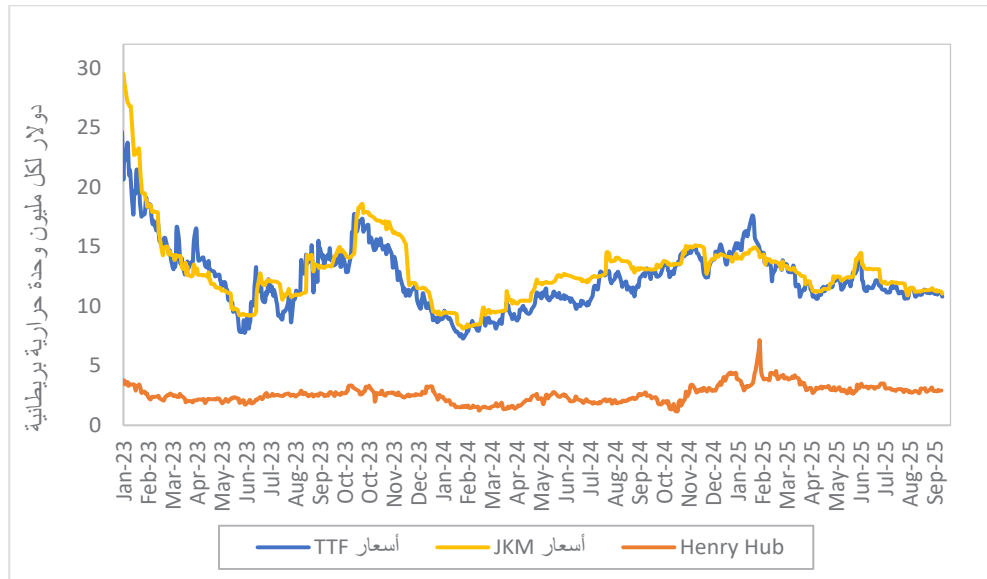


3- تطور أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الثاني والثالث من 2025

شهدت أسعار الغاز الأوروبية وفقاً لمركز TTF في هولندا تراجعاً نسبياً خلال الربع الثاني من 2025، بعد أن سجلت ارتفاعات كبيرة خلال الربع الأول، مدفوعة بانخفاض الطلب الموسمي مع حلول فصل الربيع، واستقرار الإمدادات من مصادر بديلة وبالأخص عبر خطوط الأنابيب من النرويج. حيث تراجع متوسط الربع الثاني إلى نحو 11.9 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنة بنحو 14.4 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال الربع الأول. ومع دخول فصل الصيف، ظل الطلب الأوروبي على الغاز معتدلاً، في ظل وفرة إمدادات الغاز الطبيعي المسال، لتستقر الأسعار ضمن نطاق ضيق خلال شهري يوليو وأغسطس مع ارتفاع طفيف في سبتمبر بسبب استعدادات موسم الشتاء وزيادة الطلب على الكهرباء. وإجمالاً بلغ متوسط أسعار الغاز الأوروبية خلال الربع الثالث نحو 11.3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

وفي السوق الآسيوي، استقرت الأسعار حسب مؤشر اليابان-كوريا JKM (مؤشر شحنات الغاز الطبيعي المسال الفورية لأسواق اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، والصين) عند مستويات مرتفعة نسبياً مقارنة بأوروبا، مدفوعة بنمو الطلب الصيفي لأغراض التبريد، ولكنها تراجعت عن أسعار بداية العام كما هو موضح بالشكل-22، حيث بلغ متوسط الربع الثاني نحو 13.2 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنة بـ 14 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وقد واصل مؤشر JKM الاستقرار مع تراجع ضمن نطاق ضيق خلال فصل الصيف، ليبلغ متوسط الربع الثالث نحو 13.1 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

الشكل-22: تطور أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية



المصدر: أوابك، CME

أما في أمريكا الشمالية، فقد انخفضت الأسعار تدريجياً خلال الربع الثاني بعد ذروة الشتاء، وبدء موسم الصيف، لتسجل متوسط 3.85 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنة بنحو 4.05 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. ومع دخول فصل الصيف، واعتدال الطلب على الغاز مع وصول مستويات إنتاج الغاز إلى مستويات قياسية عززت من نمو الصادرات من الولايات المتحدة إلى السوق العالمي، سجلت أسعار مركز هنري متوسط 3.83 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، خلال الربع الثالث.

يلخص الجدول-1 متوسط أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال حسب المراكز الرئيسية في الأسواق العالمية (أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا).

الجدول-1: متوسط أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال حسب المراكز الرئيسية في الأسواق العالمية
(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

الفترة	أمريكا الشمالية (مركز هنري)	أوروبا (مركز TTF)	آسيا (مؤشر اليابان كوريا (JKM))
متوسط السعر خلال الربع الأول من 2025	4.05	14.4	14
متوسط السعر خلال الربع الثاني من 2025	3.85	11.9	13.2
متوسط السعر خلال الربع الثالث من 2025	3.83	11.3	13.1

4- تحديث حالة مشاريع الغاز الطبيعي المسال الجديدة على خريطة الاستثمار

شكل عام 2025 بداية قوية لعودة موجة الاستثمارات في مشاريع الإسالة الجديدة وبالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية التي تصدرت المشهد العالمي في الاستثمارات. ويعود ذلك إلى القرار الذي اتخذته إدارة "ترامب" مطلع العام الجاري 2025، بعودة منح التراخيص للشركات المطورة الراغبة في تنفيذ مشروعات جديدة لتصدير الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة.

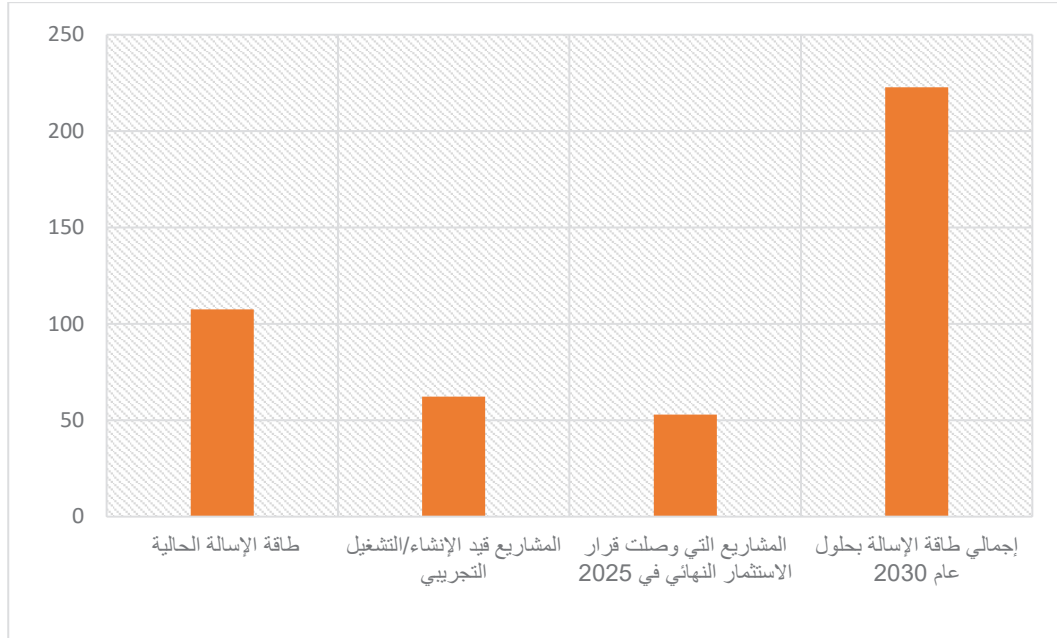
وقد أسفرت أولى ثمار هذا القرار عن اتخاذ قرار الاستثمار النهائي للمرحلة الأولى (المرحلة التأسيسية) في مشروع Louisiana LNG في أبريل 2025، بقدرة تصميمية تصل إلى نحو 16.5 مليون طن/سنة. ثم توالى بعد ذلك اتخاذ قرارات استثمارية لأربعة مشروعات جديدة للغاز الطبيعي المسال تشمل المرحلة التوسعية الجديدة في محطة Corpus Christi التي تقوم بتشغيلها شركة Cheniere Energy، وتضم وحدتين للإسالة (LNG Train 8&9) بسعة إجمالية 5 مليون طن/السنة، ومشروع CP2 LNG الذي ستقوم بتطويره شركة Venture Global LNG بطاقة تصميمية للمرحلة الأولى 14.4 مليون طن/السنة. كما تضمنت القائمة اتخاذ قرار الاستثمار النهائي لتنفيذ وحدة الإسالة الرابعة (Train 4) في مشروع Rio Grande LNG بطاقة تصميمية 6 مليون طن/السنة. بالإضافة إلى مشروع تنفيذ المرحلة الثانية في مشروع Port Arthur LNG، والذي تقوم بتطويره شركة Sempra Infrastructure، بطاقة تصميمية 13 مليون طن/السنة.

وبذلك، يصل إجمالي الطاقة التصميمية للمشاريع الجديدة التي أخذت الضوء الأخضر للتنفيذ منذ تولي الرئيس "ترامب" إلى نحو 52.9 مليون طن/السنة. وعادة ما تحتاج مشروعات الغاز الطبيعي المسال الجديدة فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات لتنفيذ الأعمال الهندسية والتوريدات والبناء والاختبارات التشغيلية قبل أن تدخل حيز التشغيل التجاري. وبالرغم من ذلك، هناك بعض

المشاريع الأمريكية التي تم تشغيلها في فترات قياسية بعد اتخاذ قرار الاستثمار النهائي، لكنها تظل "استثناء غير معتاد" في صناعة الغاز الطبيعي المسال.

ومن المتوقع أن تسهم هذه المشاريع التي دخلت مرحلة قرار الاستثمار النهائي، والمشاريع الأخرى قيد التنفيذ في تعزيز موقع الولايات المتحدة في سوق الغاز الطبيعي المسال بنهاية العقد الحالي (2030)، وتحكمها في قرابة ثلث حجم السوق العالمي. فالولايات المتحدة لديها في الوقت الراهن ثمان محطات إسالة بطاقة إجمالية 107.5 مليون طن/السنة، وهناك خمس محطات/مشاريع توسعية قيد الإنشاء (منها ما دخل مرحلة التشغيل الجزئي)، ويقدر مجموع طاقتها الاسمية بنحو 62.3 مليون طن/السنة. وإذا ما أضيف إليهم الحزمة الجديدة التي حصلت على قرار الاستثمار النهائي، سترتفع طاقة الإسالة الإجمالية للولايات المتحدة الأمريكية بنهاية العقد الحالي (2030) إلى أكثر من 220 مليون طن/السنة، أي أكثر من ضعف طاقتها الإنتاجية الحالية كما هو مبين بالشكل-23.

الشكل-23: الطاقة التصديرية للغاز الطبيعي المسال للولايات المتحدة الأمريكية بنهاية عام 2030 بعد الانتهاء من المشاريع الجاري تنفيذها



*للمشاريع التي حصلت على قرار الاستثمار النهائي، وبدأت فيها أعمال البناء

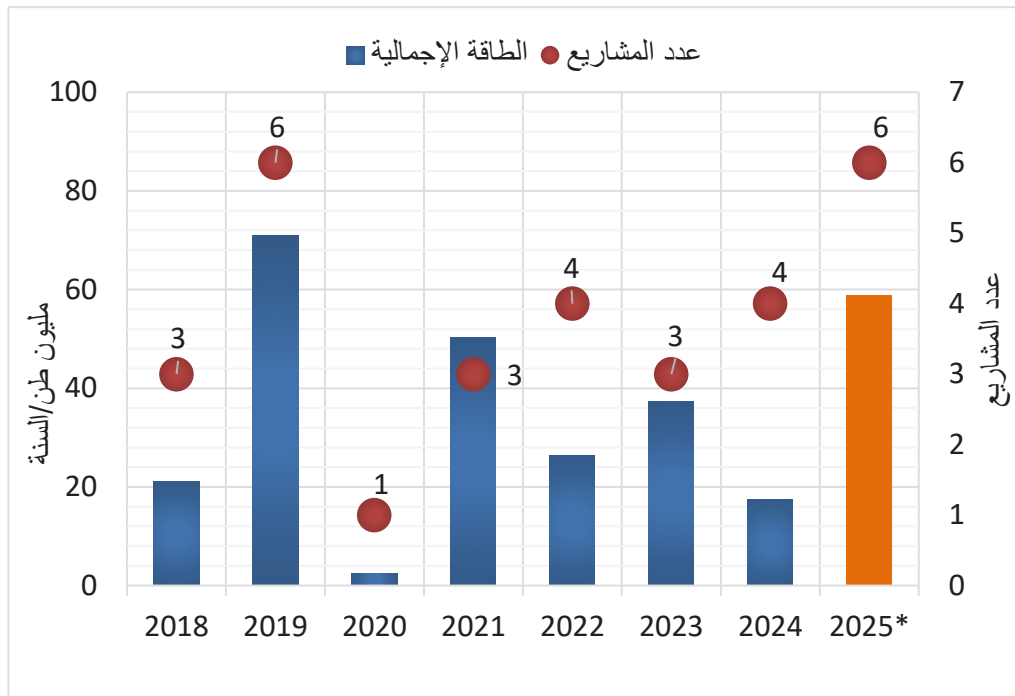
المصدر: أوابك

أما خارج الولايات المتحدة، فقد تم اتخاذ قرار الاستثمار النهائي لتنفيذ مشروع للغاز الطبيعي المسال في الأرجنتين، وذلك عبر استئجار ناقلتين عائمتين من شركة Golar لاستخدامهما كوحدة عائمة لإنتاج غاز طبيعي المسال قبالة سواحل الأرجنتين بسعة إجمالية 6 مليون طن/السنة. وبذلك يكون

إجمالي عدد المشاريع التي تم اتخاذ قرار الاستثماري لها منذ بداية عام 2025 وحتى نهاية شهر سبتمبر إلى ستة مشاريع، ستساهم حال تنفيذها في إضافة قرابة 59 مليون طن/السنة إلى طاقة الإسالة العالمية، وهو المعدل الأعلى للاستثمارات منذ عام 2019، كما هو مبين بالشكل -24.

ومن ثم فقد شكّل عام 2025 نقطة انطلاق جديدة لموجة استثمارات الغاز الطبيعي المسال عالمياً، تفوقها الولايات المتحدة بعد قرار إدارة "ترمب" إعادة منح تراخيص التصدير، لتستعد صناعة الغاز المسال لدورة توسّع جديدة ستعيد تشكيل خريطة الإمدادات العالمية خلال الأعوام القليلة المقبلة.

الشكل-24: تطور قرارات الاستثمار النهائي (FID) في مشاريع الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم خلال 2017-2025



*حتى نهاية شهر سبتمبر من 2025

المصدر: أوابك

5- تعاقدات الغاز الطبيعي المسال تسجل نشاطاً ملحوظاً خلال 2025

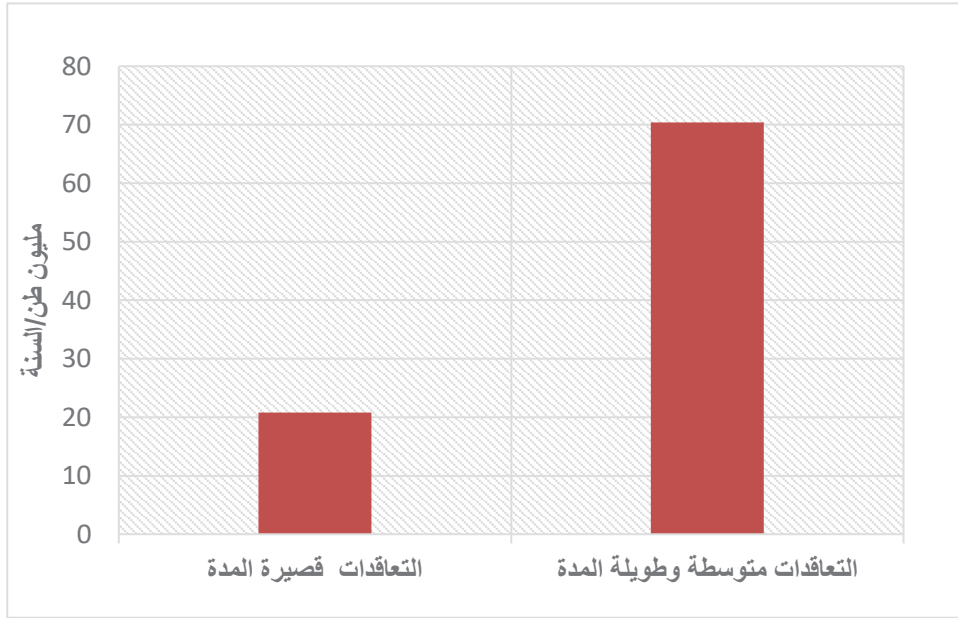
في سياق متصل، شهد الربعان الثاني والثالث من عام 2025 نشاطاً غير مسبوق في سوق تعاقدات الغاز الطبيعي المسال، سواء من جانب الشركات المطوّرة لمشروعات الإسالة الجديدة أو القائمة، أو من جانب شركات التسويق والتجارة العالمية التي تعتمد على محافظ متنوعة (Global Portfolios). ووفقاً لرصد منظمة أوابك للبيانات الرسمية ومنصات التداول والتجارة، تم خلال هذه الفترة توقيع نحو 67 اتفاقية بيع وشراء جديدة، ليرتفع بذلك إجمالي التعاقدات المبرمة منذ بداية العام وحتى نهاية سبتمبر 2025 إلى 80 اتفاقية، بإجمالي كميات تعاقدية بلغت 91.2 مليون طن/السنة.

وتغطي هذه الكميات مزيجاً من احتياجات السوق الفوري بعقود قصيرة الأجل تمتد بين عام إلى أربعة أعوام، واحتياجات السوق في المديين المتوسط والطويل التي تتراوح بين 10 و20 عاماً، وهو ما يعكس استمرار النمو القوي في الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال على المدى القصير والطويل.

• هيكل التعاقدات حسب المدة والتوزيع الجغرافي للأسواق المستوردة

سجلت التعاقدات قصيرة الأمد (أقل من أربع سنوات) نحو 14 اتفاقيات لتوريد ما يصل إلى 20.8 مليون طن/السنة، بما يمثل 22.8% من إجمالي الكميات المتعاقد عليها. أما التعاقدات المتوسطة وطويلة الأمد (أعلى من أربع سنوات)، فبلغ عددها 66 اتفاقية لتوريد ما مجموعه 70.4 مليون طن/السنة كما هو موضح بالشكل-25، أي ما يعادل 77.2% من الإجمالي، في دلالة واضحة على استمرار تفضيل الأسواق العالمية للعقود طويلة الأجل لتأمين الإمدادات في ظل التقلبات الجيوسياسية والاقتصادية الراهنة.

الشكل-25: توزيع تعاقدات شراء الغاز الطبيعي المسال التي تم توقيعها خلال الشهور التسعة الأولى من 2025 حسب المدة



المصدر: أوابك من تحليل البيانات الرسمية ومنصات التداول والتجارة (بيانات أولية)

• التوزيع الجغرافي للتعاقدات الجديدة

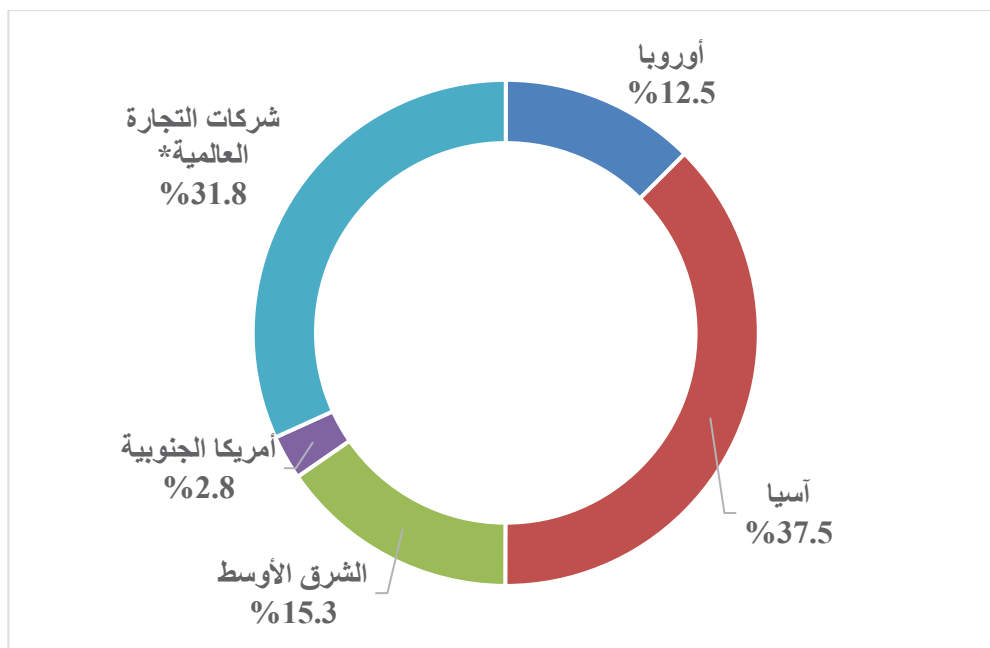
وعلى مستوى الجهات المستوردة للكميات المتعاقد عليها (المشتريين)، فقد تصدر السوق الآسيوي القائمة، والذي استحوذ على نحو 35 اتفاقية جديدة، لشراء ما يصل إلى 34 مليون طن/السنة من الغاز الطبيعي المسال، وأغلبها اتفاقيات طويلة المدة، وهو ما يشكل نحو 37.5% من اتفاقيات الشراء من حيث الكمية. ويعكس ذلك استمرار الاعتماد الآسيوي القوي على الغاز الطبيعي المسال كخيار استراتيجي لأمن الطاقة.

أما في منطقة الشرق الأوسط، فقد شهدت قفزة في حجم التعاقدات لتغطي احتياجات المنطقة في صيف 2025 و2026، بكمية تعاقدية إجمالية 14 مليون/السنة. ويشكل ذلك نحو 15.3% من حجم الاتفاقيات الجديدة. بينما استحوذ السوق الأوروبي على 16 اتفاقية جديدة لشراء نحو 11.4 مليون طن/السنة، وبحصة 12.5% من حجم الاتفاقيات الجديدة. وجاءت أمريكا الجنوبية في المرتبة الأخيرة بإجمالي 3 اتفاقيات لتوريد 2.6 مليون طن/السنة، لتلبية احتياجات كل من البرازيل، وجمهورية الدومينيكان، وبورتوريكو، أي ما يعادل 2.8% من الإجمالي.

• صعود دور شركات التجارة العالمية

اللافت في عام 2025 هو تزايد دور شركات الطاقة وبيوت التجارة العالمية، التي أبرمت نحو 24 اتفاقية لشراء ما يقارب 29 مليون طن/السنة من الغاز الطبيعي المسال ضمن محافظتها العالمية، لتستحوذ وحدها على 31.75% من إجمالي الكميات المتعاقد عليها، كما هو مبين **بالشكل-26**. ويشير هذا الاتجاه إلى توسع تلك الشركات في بناء محافظ مرنة لتلبية الطلب في الأسواق الفورية أو إعادة بيع الشحنات في وجهات مختلفة، إلا أن استمرار ارتفاع هذا النوع من التعاقدات قد يؤدي مستقبلاً إلى زيادة المعروض في السوق الفوري إذا لم تُبرم عقود نهائية مع المشتريين النهائيين، وهو ما قد يضغط على الأسعار الفورية.

الشكل-26: توزيع تعاقدات شراء الغاز الطبيعي المسال التي تم توقيعها خلال الشهور التسعة الأولى من 2025 حسب وجهة الشراء



*من بينها Vitol ، TotalEnergies ، Shell Trading

المصدر: أوابك من تحليل البيانات الرسمية ومنصات التداول والتجارة (بيانات أولية)

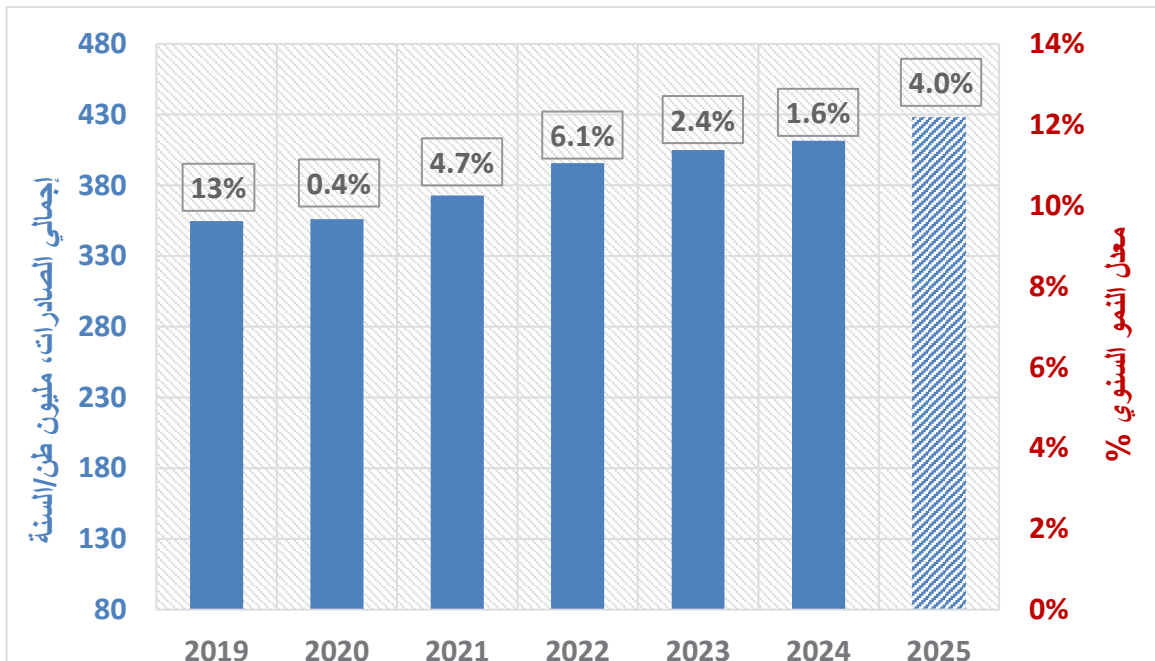
6- توقعات أوابك لنمو المعروض من الغاز الطبيعي المسال

بناءً على التقديرات المحدثة لمنظمة أوابك للربع الرابع، من المتوقع أن ترتفع الإمدادات العالمية من الغاز الطبيعي المسال خلال "عام 2025 ككل" بنسبة نمو تقارب 4% مقارنة بمستويات عام 2024، لتصل إلى نحو 428 مليون طن، كما هو موضح بالشكل-7، مدفوعة بعاملين رئيسيين:

- استمرار نمو الصادرات من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع، بعد إدخال المرحلة الثانية من مشروع Plaquemines LNG والتي سترفع الطاقة التصميمية للمشروع إلى 20 مليون طن/السنة، وكذلك الوحدة الثالثة من توسعة مشروع Corpus Christi Stage II، وتحسن الأداء التشغيلي من المشاريع القائمة
- تشغيل وحدة الإسالة الثانية في مشروع كندا للغاز الطبيعي المسال، والتي سترفع الطاقة الإنتاجية للمشروع إلى 14 مليون طن/السنة بنهاية عام 2025.

ورغم هذه الزيادة المرتقبة في الإمدادات، فإن الطلب العالمي سيبظل قادراً على استيعابها، مما يُبقي على الأسعار في مستويات مرتفعة نسبياً حتى مطلع عام 2026 بسبب ارتفاع الطلب الموسمي على الغاز الطبيعي المسال، ثم يشهد تراجعاً بعد ذلك بحلول فصل الربيع المقبل، بسبب الموجة الجديدة من المشاريع المتوقع دخولها في قطر والولايات المتحدة خلال عام 2026.

الشكل-27: إمدادات الغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال 2019-2024 وتوقعات 2025



المصدر: أوابك (بيانات أولية)

ثانيًا:

تطورات الهيدروجين



1- التطورات العالمية في مجال السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال الهيدروجين ودوره في عملية تحول الطاقة

أبدت عدة دول اهتماماً بالهيدروجين، وقام البعض منها بالشروع في إعداد وتطوير رؤى وخرائط طريق واستراتيجيات تقوم على تحديد أفضل المسارات (حسب الأولوية الوطنية) لتوفير إمدادات الهيدروجين (عبر الإنتاج المحلي أو الاستيراد)، والتطبيقات التي يمكن أن يستخدم فيها الهيدروجين.

كما عملت بعض الدول على دراسة فرص الاستثمار في مجال إنتاج الهيدروجين بغرض التصدير إلى الأسواق المحتملة، وإبرام اتفاقيات وتفاهات أولية معها بما يضمن لها حصة في التجارة الدولية للهيدروجين مستقبلاً. وحتى نهاية شهر سبتمبر 2025، استقر عدد الدول التي أبدت اهتماماً رسمياً بالاستثمار في قطاع الهيدروجين - إما من خلال إعداد استراتيجيات وطنية أو خارطة طريق - عند 65 دولة، وفقاً لرصد منظمة أوابك. وتشمل هذه القائمة غالبية الدول الأوروبية مثل ألمانيا، فرنسا، هولندا، النرويج، والبرتغال. كما تضم عدداً من دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من بينها أستراليا، اليابان، كوريا الجنوبية، وفيتنام. وفي أفريقيا، برزت دول مثل مصر، ناميبيا، كينيا، وجنوب أفريقيا. أما في الأمريكيتين، فقد انضمت دول مثل الولايات المتحدة، كندا، تشيلي، كولومبيا، وبنما إلى القائمة.

وهذا الاستقرار في عدد الدول يعني بشكل ما-تباطؤ في صدور استراتيجيات جديدة أو سياسات داعمة للهيدروجين. إضافة إلى ذلك، قامت عدة دول والتي كانت قد أصدرت استراتيجيات وطنية في وقت سابق، بتحديث استراتيجياتها وتضمنت تخفيضاً للأهداف السابقة ضمن الأطر الزمنية المحددة. ومن أمثلة ذلك فرنسا التي قامت في شهر أبريل 2025 بتحديث أهداف تركيب أجهزة التحليل الكهربائي من 6.5 جيجاوات إلى 4.5 جيجاوات بحلول عام 2030، مع هدف بالوصول بالسعة المركبة إلى 8 جيجاوات بحلول عام 2035. وتعكس تلك التحديثات حجم التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف السابقة، والتي كانت في الأصل أهدافاً طموحة للغاية يصعب تحقيقها في ظل صعوبات التمويل، وارتفاع تكلفة الهيدروجين ومشتقاته مقارنة بأنواع الوقود الأخرى.

وتشكل الدول الـ 65 مجتمعة نحو 85% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، كما أن اقتصاداتها مجتمعة تسبب بحوالي 80% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم، كما هو موضح **بالشكل-28**، مما يُبرز الأهمية الكبيرة لهذا التوجه في سياق جهود التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة.

الشكل-28: عدد الدول التي أعدت سياسات متعلقة بالهيدروجين (مثل خارطة الطريق، الاستراتيجية الوطنية)، وحصتها من الاقتصاد العالمي، وما تساهم به اقتصاداتها في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون



المصدر: أوابك

2- التطورات العالمية في مشاريع الهيدروجين ومشتقاته

بالرغم من تبني عدة دول لسياسات داعمة للهيدروجين سواء من جانب الإنتاج أو الاستهلاك، إلا أن التقدم الحاصل في المشاريع المعلنة لإنتاج الهيدروجين ومشتقاته مثل الأمونيا لن يحقق غالبية الأهداف، وهو ما يعني تراجع الإنتاج العالمي المتوقع من الهيدروجين منخفض الكربون بحلول عام 2030. يضاف إلى ذلك، تصاعد موجة الإلغاءات والتأجيل التي طالت عدة مشروعات كان من المخطط تنفيذها خلال الأعوام القليلة المقبلة.

حيث شهد عام 2025 موجة عنيفة من إلغاء أو تأجيل أو تخارج لمطورين من مشاريع الهيدروجين في عدد من المناطق مثل أستراليا، والولايات المتحدة، وبعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا والمملكة المتحدة كما هو موضح **بالجدول-2**، بعد مرور سنوات من الزخم الكبير في إطلاق المبادرات والتخطيط لمشروعات ريادية وتجارية خلال 2021-2024. حيث يتضح من تلك الموجة أن عدداً من المشاريع الكبرى، لم تتمكن من بلوغ مرحلة الإغلاق المالي نتيجة ارتفاع التكاليف الرأسمالية، أو تراجع الحوافز الحكومية الفعلية، أو تأخر البنية التحتية للنقل والتصدير، علاوة على تنامي حالة عدم اليقين بخصوص حجم الطلب المستقبلي على الهيدروجين.

وبالرغم من أن موجة الإلغاءات أو التأجيلات يمكن النظر إليها كمرحلة "فرز" ضرورية تميّز بين المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الفعلية، وتلك التي تفتقر إلى نموذج تجاري مربح، مما يتيح للشركات إعادة تركيز مواردها على المشاريع المدعومة حكومياً أو ذات نماذج عمل أكثر وضوحاً، إلا أن ما يثير الانتباه في قائمة المشاريع الملغاة أو المؤجلة يتمثل في جانبين أساسيين:

أولاً: إلغاء بعض المشاريع التي تجاوزت مرحلة قرار الاستثمار النهائي (FID)، مثل مشروع Arizona Hydrogen في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي كان من المخطط أن تقوم بتطويره شركة Fortescue Future Industries (FFI). وتُعد هذه المرحلة مؤشراً على أقصى درجات الالتزام المالي، حيث يكون المستثمرون قد استكملوا دراسات الجدوى، والتقييم الفني والمالي، وأبدوا استعدادهم لضخ الاستثمارات وتحويل المشروع من فكرة إلى واقع ملموس.

ثانياً: انسحاب أو إلغاء مشاريع من قبل شركات كبرى تمتلك خبرة طويلة في سوق الطاقة مثل BP البريطانية وشركة Air Products، وهي الشركات ذاتها التي كانت من أوائل الداعمين والمحفزين لقطاع الهيدروجين العالمي، ولعبت دوراً محورياً في بناء الزخم للاستثمار في إنتاجه واستخدامه. لذلك فإن تراجع هذه الشركات عن مشاريعها يعكس تحولاً عميقاً في نظرة السوق إلى الجدوى التجارية للهيدروجين منخفض الكربون في المرحلة الحالية.

وفي ضوء ما سبق، تتوقع منظمة أوابك أن يواجه قطاع الهيدروجين العالمي خلال الفترة المقبلة جملة من التداعيات المحتملة، أبرزها:

- فقدان الثقة وتزايد حالة الحذر لدى المستثمرين والممولين والمستهلكين المحتملين، سواء تجاه المشاريع القائمة أو التي هي قيد التخطيط المبدئي، الأمر الذي قد يؤدي إلى موجة جديدة من الإلغاءات أو تباطؤ واضح في وتيرة طرح مشاريع جديدة، خلافاً لما شهدته السنوات القليلة الماضية.
- ارتفاع مستوى المخاطر للمشاريع القائمة، الأمر الذي قد يدفع المؤسسات المالية والمستثمرين إلى تبني معايير أكثر تشدداً في التمويل، ويجعل المشتريين أكثر تحفظاً في توقيع عقود طويلة الأجل، في ظل غياب اليقين حول استدامة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع.
- إعادة توجيه أولويات أصحاب المصلحة (حكومات ومطورين ومستثمرين ومستهلكين) نحو مشاريع الوقود الأحفوري الأكثر نضجاً، لا سيما مشاريع الغاز الطبيعي، باعتبارها خياراً أكثر أماناً واستقراراً في الأجل القصير، وتتوافر لديها الجدوى الاقتصادية، مقارنة بالمخاطر التقنية والتجارية المرتبطة بمشروعات الهيدروجين منخفض الكربون.

الجدول-2: قائمة بمشاريع إنتاج الهيدروجين وتطبيقات استخدامه التي شهدت قرارات إلغاء أو تأجيل من المطورين

الدولة	اسم المشروع (طبيعة)	المطور(ين)	الطاقة التصميمية	تاريخ الإلغاء	الإجراء	الأسباب المعلنة
الولايات المتحدة	Arizona Hydrogen	Fortescue Future Industries (FFI)	أجهزة تحليل كهربائي بسعة 80 ميجاوات لإنتاج 11 ألف طن/السنة من الهيدروجين	يوليو 2025	إلغاء	عدم وضوح السياسات الأمريكية (تراجع الدعم الفيدرالي)، مخاطر التمويل، وتغير أولويات الشركات.
الولايات المتحدة	H2OK	Woodside Energy	إنتاج الهيدروجين المسال بمعدل 60 طن/اليوم	يوليو 2025	إلغاء	ارتفاع التكلفة، غياب الطلب
الولايات المتحدة	Massena Green Hydrogen Plant	Air Products	إنتاج الهيدروجين المسال بمعدل 35 طن/اليوم	فبراير 2025	إلغاء	تغير استراتيجية الشركة، غياب السياسات الداعمة للهيدروجين
المملكة المتحدة	HyGreen Teesside	BP	أجهزة تحليل كهربائي بسعة 500 ميجاوات	مارس 2025	إلغاء	-
كندا	MIXT	McLeod Lake Indian Band / Mitsubishi	مجمع لتصدير الهيدروجين والأمنيا باستثمارات 5 مليار دولار	مارس 2025	تأجيل	عدم وجود بنية تحتية ولا مصدر للكهرباء
ألمانيا	مصنع لإنتاج الصلب الأخضر	ArcelorMittal	إنشاء مصنعين للعمل بالهيدروجين، باستثمارات 2.5 مليار يورو	يونيو 2025	تأجيل لأجل غير مسمى	ضعف اقتصاديات المشروع رغم الحصول على دعم حكومي 1.3 مليار يورو
ألمانيا	LEAG Green Energy Hub	LEAG	استبدال محطات الفحم بـ 14-7 جيجاوات طاقة متجددة، وتركيب 2 جيجاوات لإنتاج الهيدروجين	يونيو 2025	تأجيل	أسباب غير معلنة
أستراليا	Queensland LH2	Kansai Electric, Iwatani	200 طن/اليوم	2025	سحب التمويل	سحب التمويل الحكومي، خروج المستثمر الياباني
أستراليا	Australian Renewable Energy Hub	BP, InterContinental Energy, CWP Global, GIG	بناء محطات طاقة متجددة سعة 26 جيجاوات لإنتاج الهيدروجين، باستثمارات 36 مليار دولار استرالي	يوليو 2025	تخارج	تخارج BP من المشروع بسبب المخاطر الاقتصادية، وقيود السوق
أستراليا	Tiwi	Provaris	أجهزة تحليل كهربائي بسعة 50 جيجاوات	يوليو 2025	إلغاء	فشل إبرام تعاقدات بيع للإنتاج
أستراليا	Port Pirie	Trafigura	مشروع باستثمارات 750 مليون دولار استرالي	مارس 2025	إلغاء	عدم الجدوى الاقتصادية للمشروع
أستراليا	PEM50	Fortescue Future Industries (FFI)	أجهزة تحليل كهربائي بسعة 50 ميجاوات	يوليو 2025	إلغاء	ارتفاع التكلفة، وعدم وجود سوق

المصدر: أوابك استناداً إلى بيانات الشركات المطورة للمشاريع

3- تطورات الأهداف الوطنية والاستراتيجيات الوطنية في مجال الهيدروجين في الدول العربية

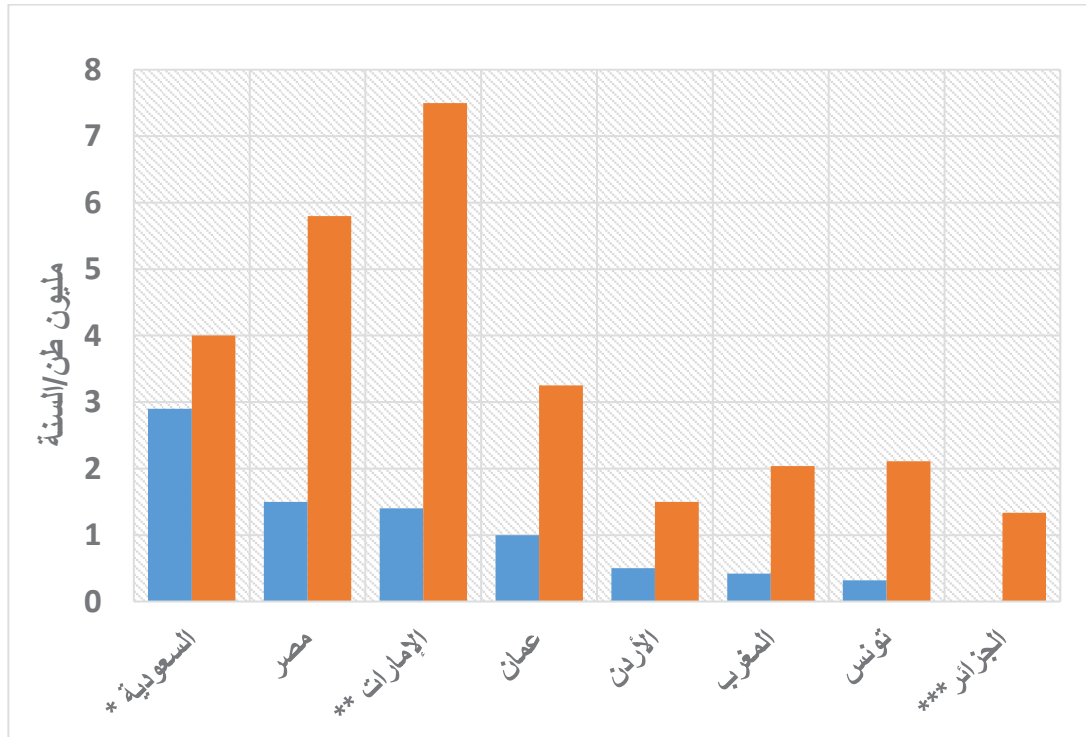
لم يتغير عدد الدول العربية التي وضعت أهدافاً محددة ضمن أطر زمنية واضحة لقدرات إنتاج الهيدروجين، أو لحصتها المستهدفة في السوق العالمية عن العام السابق 2024. حيث استقر العدد الإجمالي عند عشر دول لتضم القائمة كل من: الإمارات، السعودية، مصر، سلطنة عُمان، الجزائر، المغرب، تونس، الكويت، الأردن، وموريتانيا. وهو ما يعكس حرص الدول العربية على التواجد الفعّال في هذا السوق الواعد، وتأمين دور تنافسي ضمن التجارة العالمية للهيدروجين ومشتقاته.

وقد قامت غالبية هذه الدول بتحديد أهداف كمية لإنتاج أو تصدير الهيدروجين المنخفض الكربون أو مشتقاته مثل الأمونيا، سواء من حيث الحجم (بالمليون طن/السنة) أو من حيث القدرة المركبة لأجهزة التحليل الكهربائي اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر (بالجيجاوات)، بدءاً من عام 2030، مع خطط تدريجية لزيادة هذه القدرات حتى عام 2040، وصولاً إلى عام 2050.

وبحسب تقديرات منظمة أوابك المُحدّثة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2025، فإن إجمالي المستهدف من إنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون في الدول العربية سيصل إلى نحو 8 مليون طن/السنة بحلول عام 2030، من خلال مشاريع إنتاجية في دول مثل الإمارات، السعودية، مصر، تونس، عُمان، والجزائر، كما هو موضح في الشكل-29. ويُتوقع أن يرتفع هذا الرقم ليصل إلى أكثر من 27 مليون طن/السنة بحلول عام 2040، في ظل استمرار تنفيذ وتوسعة مشاريع كبرى في عدد من هذه الدول، مما يعزز من فرص المنطقة العربية في أن تكون لاعباً رئيسياً في سوق الهيدروجين العالمي خلال العقود القادمة.

ومع ذلك، من الضروري التأكيد على أن صناعة الهيدروجين لا تزال في مراحلها الأولى من التطوير، وهي بحاجة إلى سنوات من العمل والتنسيق لتكوين سوق عالمية ناضجة ومستقرة. وبالتالي، فإن تحقيق الأهداف الطموحة المعلنة من بعض الدول العربية - وعلى رأسها الوصول إلى إنتاج أكثر من 27 مليون طن/السنة بحلول عام 2040- يظل ممكناً لكنه مشروط بتطور عدد من العوامل، أبرزها: وجود طلب عالمي على الهيدروجين المنخفض الكربون، وانخفاض تكاليف الإنتاج بشكل ملحوظ بتأثير التقدم التكنولوجي، إلى جانب بناء بنية تحتية متكاملة وواسعة النطاق تشمل النقل والتخزين والتوزيع. كما أن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات سيُعد عاملاً محورياً في تسريع وتيرة التطوير، وتخفيض المخاطر المرتبطة بالاستثمار في هذا القطاع الناشئ.

الشكل-29: أهداف إنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون في الدول العربية بحلول عام 2030 وعام 2040



المصدر: أوابك

ملاحظات

- بعض الدول العربية المبينة بالجدول وضعت أهدافاً لإنتاج الهيدروجين بـ المليون طن، والبعض الآخر مقدراً بـ التيراوات ساعة، وتم استخدام وحدة المليون طن لتوحيد المقارنة
- الأهداف المعلنة المبينة تقع ضمن القيم الصغرى أو السيناريوهات الأقل طموحاً للأهداف الحكومية
- *هدف السعودية لعام 2040 (تم وضع هدف عام 2035 وفق مبادرة السعودية الخضراء الرامي نحو إنتاج 4 مليون طن/السنة)
- **هدف الإمارات لعام 2030 (هدف عام 2031 حسب الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين لدولة الإمارات)
- *** أول مستهدف لإنتاج الهيدروجين في الجزائر بحلول عام 2040

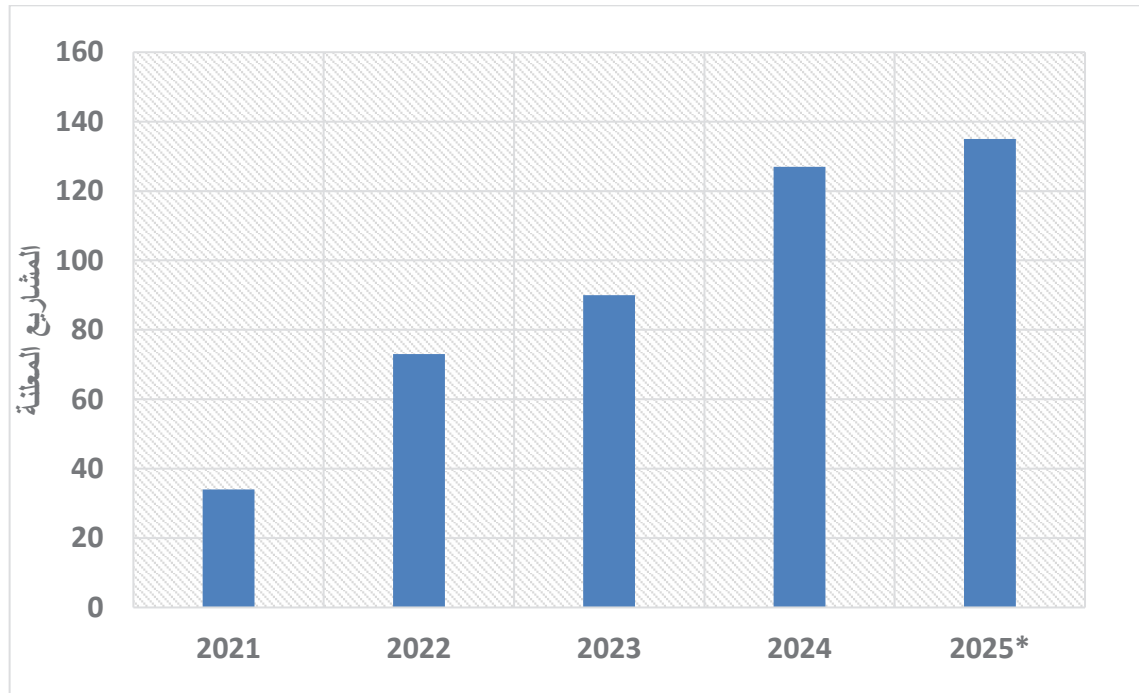
أما من جانب تطور السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالهيدروجين، فقد بلغ عدد الدول العربية التي أعدت/ أعلنت عن استراتيجياتها الوطنية للهيدروجين ست دول عربية بنهاية سبتمبر 2025 حسب منظمة أوابك، لتضم القائمة النهائية كل من دولة الإمارات، وسلطنة عمان، والجزائر، ومصر، والأردن، وتونس. وإضافة إلى هذه القائمة، انتهت كل من المغرب وموريتانيا من إعداد خريطة الطريق الوطنية لتطوير الهيدروجين المنخفض الكربون، وهي المرحلة التي تسبق الاستراتيجية الوطنية التي تضع الأهداف المحددة بأطر زمنية.

ويبرز هذا التطور في إعداد السياسات الوطنية التزاماً متنامياً من قبل الدول العربية بتهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لدخول سوق الهيدروجين العالمي، ويدل على إدراك أهمية الاستعداد المبكر لاغتنام الفرص الاستثمارية والتجارية في هذا القطاع الواعد.

4- تطورات المشاريع في مجال الهيدروجين في الدول العربية

رغم موجة الإلغاءات التي شملت عدة مشاريع على الصعيد الدولي، شهد عام 2025 استمراراً لنشاط الدول العربية في سبيل تعزيز التعاون والشراكة الدولية في مجال الهيدروجين وإن كان بوتيرة أقل عما سبق. حيث قامت بعض الشركات بتوقيع مذكرات تفاهم مع الأطراف الدولية الفاعلة، شملت تنفيذ مشاريع لإنتاج الهيدروجين، ومجالات استخدامه، ومجالات البحث المختلفة، ليرتفع عدد المشاريع المعلنة والمخطط تنفيذها لإنتاج ونقل واستخدام الهيدروجين في الدول العربية حتى نهاية شهر سبتمبر 2025 إلى نحو 135 مشروعاً بقدرات وطاقات إنتاجية مختلفة وضمن مراحل مختلفة من التطوير حسب رصد منظمة أوابك، وهو ما يصل إلى قرابة أربعة أضعاف المشاريع التي تم الإعلان عنها عام 2021 كما هو موضح بالشكل -30. بينما طالت موجة التأجيل مشروع واحد معلن في موريتانيا وهو مشروع "أمان"، حيث أعلنت شركة CWP Global عن تعليق العمل بالمشروع لعدم وجود مشتريين مستعدين لدفع سعر أعلى مقابل شراء الأمونيا الخضراء.

الشكل-30: تطور عدد المشاريع المعلنة للهيدروجين في الدول العربية خلال الفترة 2021-2025



المصدر: أوابك

* حتى نهاية الربع الثالث من 2025

ملاحظة

-المشاريع ضمن مراحل مختلفة من التطوير، فمنها ما هو قيد الدراسة الأولية بموجب مذكرات تفاهم مع المستثمرين، ومنها ما تم توقيع اتفاقية إطارية لتنفيذه، أو تم اتخاذ قرار الاستثمار النهائي لتنفيذه بعد إبرام عقود بيع ملزمة مع المشتريين

على مستوى الدول العربية، تصدر **جمهورية مصر العربية** القائمة بإجمالي 39 مشروعاً غالبيتها لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء. وتقع الغالبية العظمى من هذه المشاريع داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، حيث أبرمت الهيئة العامة للمنطقة نحو 30 مذكرة تفاهم، تم تفعيل نحو 14 مذكرة منها والتي أسفرت عن توقيع 11 اتفاقية إطارية يُقدر حجم الإنتاج السنوي المُتوقع من مشروعاتها حال اكتمال مراحلها بصورتها النهائية بـ 18 مليون طن/السنة. وفي حال تحقيق هذه الأهداف، ستساهم مصر بشكل فعال في التجارة الدولية للهيدروجين مستقبلاً.

ثم تأتي **سلطنة عمان في المركز الثاني** بإجمالي 17 مشروعاً غالبيتها لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، ومن بينها محطة تزويد المركبات بالهيدروجين بطاقة 130 كيلوجرام هيدروجين/اليوم يتم إنتاجه عبر التحليل الكهربائي للمياه، والتي تم تدشينها في شهر فبراير 2025 بجوار مطار "مسقط". وهي تعد الأولى من نوعها في السلطنة، والثالثة داخل المنطقة العربية بعد دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية.

ثم تأتي في المرتبة الثالثة **دولة الإمارات العربية المتحدة** بإجمالي 15 مشروعاً متنوعاً بين إنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق (ومشتقاته مثل الأمونيا) وتطبيقات الهيدروجين في قطاع النقل البري والبحري، ومؤخراً أبرمت "إينوك" اتفاقية مع هيئة الطرق والمواصلات لإجراء دراسة لتطوير استخدام الهيدروجين الأخضر في قطاع النقل، حيث ستقوم "إينوك" بتقديم الدعم الفني والبيانات المتعلقة بتزويد الهيدروجين الأخضر لحافلات الهيئة. بينما بلغ عدد المشاريع المعلنة في الأردن (15 مشروع) حسب إعلان لوزارة الطاقة الأردنية، وهي تضم عبارة عن 14 مذكرة تفاهم، واتفاقية إطارية واحدة مع أحد المستثمرين.

وفي **المملكة العربية السعودية**، وقعت شركة "أكواباور" Acwa Power في شهر أغسطس 2025، على عقد إعداد الدراسات الهندسية والتصميمات (FEED)، مع تحالف مكون من شركة Técnicas Reunidas وشركة Sinopec Guangzhou Engineering، لتنفيذ مشروع "ينبع" لإنتاج الهيدروجين الأخضر بمعدل 400 ألف طن/السنة أو تحويله إلى أمونيا خضراء بمعدل 2.2 مليون طن/السنة. ومن المخطط أن يبدأ الإنتاج التجاري من المشروع بحلول عام 2030، وبذلك يرتفع عدد المشاريع المعلنة في السعودية إلى 11 مشروع، يتصدرهم مشروع "ينبع للهيدروجين الأخضر" ومشروع "نيوم للهيدروجين الأخضر" الذي يعد من بين الأكبر من نوعه على مستوى العالم بطاقة إنتاجية 1.2 مليون طن/السنة من الأمونيا الخضراء والمخطط تشغيله عام 2026.

وفي المغرب، بلغت الحصيلة المعلنة نحو 11 مشروع، منها مشروع تجريبي لاستخدام الهيدروجين في توليد الكهرباء، كما تخطط المغرب لتنفيذ 6 مشروعات استثمارية بقيمة 32.6 مليار دولار، يقوم بتنفيذها خمس تحالفات من شركات مغربية، وإماراتية، وسعودية، وأمريكية.

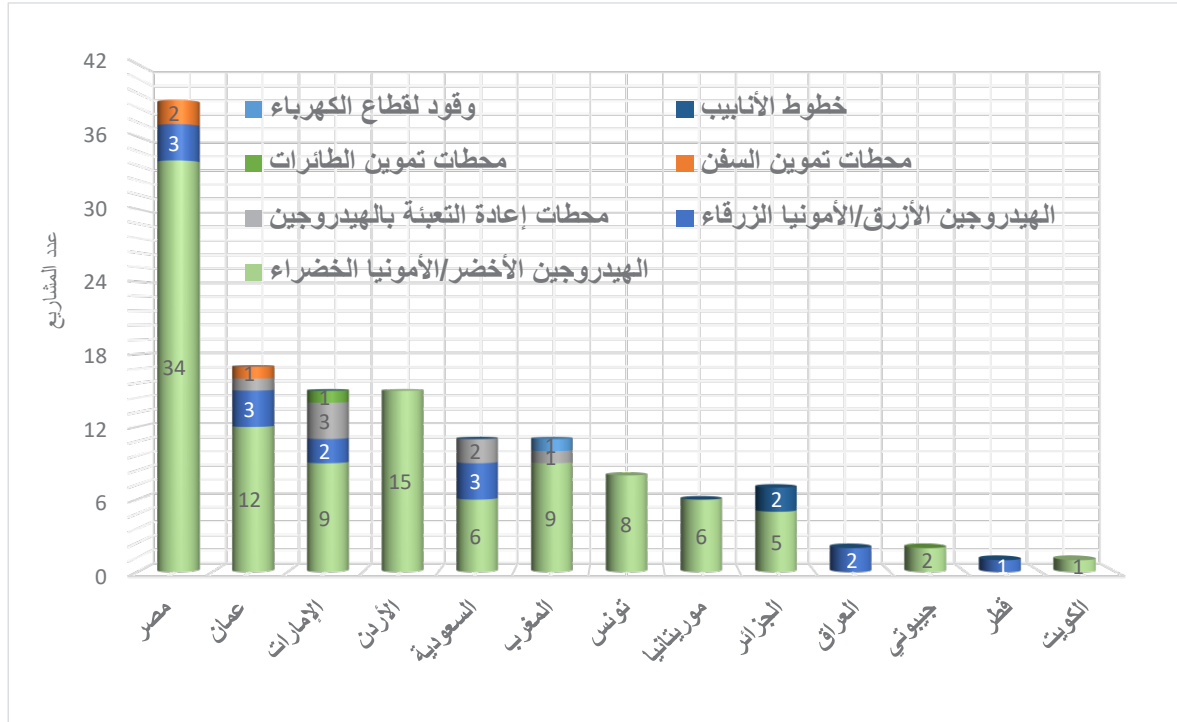
وفي تونس، وقع تحالف بقيادة شركة H2 Global energy على مذكرة تفاهم مع الحكومة التونسية، لتنفيذ مشروع للهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء باستثمارات 6 مليار دولار، ليرتفع عدد المشاريع المعلنة إلى 8 مشاريع، ومن المخطط استغلال الغالبية العظمى منها لإنتاج وتصدير الهيدروجين عبر ممر الهيدروجين الجنوبي إلى أوروبا.

وفي الجمهورية الجزائرية، وقعت شركة Sonatrach في شهر يونيو 2025، على مذكرة تفاهم مع Hecate Energy وشركة Tosyali Algeria لإجراء دراسات جدوى لمشروع إنتاج هيدروجين أخضر لدعم صناعة الصلب، ليرتفع إجمالي المشاريع المعلنة حسب رصد أوابك إلى 7 مشاريع، والتي تستهدف بشكل أساسي السوق الأوروبي لتصدير ما يصل إلى 1 مليون طن/السنة بحلول عام 2040 حسب مستهدفات الاستراتيجية الوطنية، مستغلة قربها من السوق الأوروبي وما تملكه من شبكات لخطوط الأنابيب يمكن توظيفها لنقل الهيدروجين إلى أوروبا.

وفي موريتانيا، تم الإعلان عن مشروعين جديدين في شهر سبتمبر 2025، حيث وقعت وزارة الطاقة والنفط على اتفاقية إطارية مع شركة UEG Green، لتنفيذ مشروع لإنتاج واحد مليون طن/السنة من الأمونيا الخضراء، مع دراسة الاستثمار في إنتاج الصلب الأخضر. أما الاتفاقية الثانية، فوقعتها وزارة النفط والطاقة مع HYNFRA البولندية لإنتاج 120 ألف طن/السنة من الأمونيا الخضراء. وبذلك يرتفع عدد المشروعات المعلنة في موريتانيا إلى 6 مشاريع، بعد الأخذ في الاعتبار تأجيل مشروع "أمان" للهيدروجين الأخضر.

يضاف إلى ما سبق، مشروعين في كل من جمهورية العراق، وجيبوتي، ومشروع واحد في دولة قطر (لإنتاج الأمونيا الزرقاء) المتوقع تشغيله بحلول عام 2026، ومشروع واحد مخطط تنفيذه في دولة الكويت لإنتاج الهيدروجين الأخضر بحلول 2040 كما هو موضح بالشكل-31.

الشكل-31: المشاريع المعلنة* لإنتاج واستخدام الهيدروجين في الدول العربية، حتى نهاية سبتمبر 2025



المصدر: أوابك
*ملاحظة

-المشاريع ضمن مراحل مختلفة من التطوير، فمنها ما هو قيد الدراسة الأولية بموجب مذكرات تفاهم مع المستثمرين، ومنها ما تم توقيع اتفاقية إطارية لتنفيذه، أو تم اتخاذ قرار الاستثمار النهائي لتنفيذه بعد إبرام عقود بيع ملزمة مع المشترين

الخاتمة والتوصيات

حققت التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال خلال الشهور التسعة الأولى من 2025 نمواً مرتفعاً بلغت نسبته على أساس سنوي نحو 4.8%، وذلك بسبب دخول مشروعات جديدين للإسالة في الولايات المتحدة، ودخول كل من كندا وموريتانيا ضمن قائمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال. وقد بلغت حصة الدول العربية نحو 26.1% من إجمالي التجارة العالمية، متجاوزة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية التي تجاوزت الـ 80 مليون طن، بحصة 25.3% من الإجمالي العالمي. ويعكس ذلك القدرات الإنتاجية واللوجستية المتقدمة، ومكانة المنطقة كلاعب رئيسي في سوق الطاقة العالمي.

في سياق متصل، وبناءً على التقديرات المحدثة لمنظمة أوابك للربع الرابع، من المتوقع أن ترتفع الإمدادات العالمية من الغاز الطبيعي المسال خلال "عام 2025 ككل" بنسبة نمو تقارب 4% مقارنة بمستويات عام 2024، لتصل إلى نحو 428 مليون طن. ورغم هذه الزيادة المرتقبة في الإمدادات، فإن الطلب العالمي سيظل قادراً على استيعابها، مما يُبقي على الأسعار في مستويات مرتفعة نسبياً حتى مطلع عام 2026 بسبب ارتفاع الطلب الموسمي على الغاز الطبيعي المسال، ثم تشهد تراجعاً بعد ذلك بحلول

فصل الربيع المقبل، بسبب الموجة الجديدة من المشاريع المتوقع دخولها في قطر والولايات المتحدة خلال عام 2026.

أما من جانب الهيدروجين، فبالرغم من أن عام 2025 شهد موجة عنيفة من إلغاء أو تأجيل أو تخارج لمطورين من مشاريع الهيدروجين في عدد من المناطق مثل أستراليا، والولايات المتحدة، وبعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا والمملكة المتحدة، إلا أنه يمكن اعتبارها عملية "فرز" ضرورية تميّز بين المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الفعلية، وتلك التي تفتقر إلى نموذج تجاري مربح، مما يتيح للشركات إعادة تركيز مواردها على المشاريع المدعومة حكومياً أو ذات نماذج عمل أكثر وضوحاً.

وفي نفس السياق، تتوقع منظمة أوابك أن يواجه قطاع الهيدروجين العالمي خلال الفترة المقبلة جملة من التداعيات المحتملة، أبرزها فقدان الثقة وتزايد حالة الحذر لدى المستثمرين والممولين والمستهلكين المحتملين، سواء تجاه المشاريع القائمة أو قيد التخطيط المبدئي، الأمر الذي قد يؤدي إلى موجة جديدة من الإلغاءات أو تباطؤ واضح في وتيرة طرح مشاريع جديدة، خلافاً لما شهدته السنوات القليلة الماضية. بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المخاطر للمشاريع القائمة، الأمر الذي قد يدفع المؤسسات المالية والمستثمرين إلى تبني معايير أكثر تشدداً في التمويل، ويجعل المشتريين أكثر تحفظاً في توقيع عقود طويلة الأجل، في ظل غياب اليقين حول استدامة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع.



D 820

H₂